بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله المقدس جنابه عن ان يلوح شريعة لكل وارد وتنزه
عن ان يطلع على الاوحد بعد واحد وتجرت العقول والافهام
في كنه ذاته وتولت الاوهام والاوهام في بيداء عظمة صفاته
اثبت وجود ذاته وظهر ذاته ابصاحا بان دل على ذاته بذاته
وشهد بوحدانية نظام صنعه فاصل على حبيبك الذي انشأه
مدار السعادة الابدية وهدانا الى ما هو مغزى الكمالات السرمدية وآله
البررة الاتقياء وعترته الخيرة الاصفياء وبعد فقد قرئ شريفة
كافية ونكات لطيفة وافية في حل رسالة اثبات الواجب المشتملة
على الدقائق في تحقيق اعلى المطالب بمولى المحقق والفاضل المدقق

الحمد لله فتح ابواب الفضل للناظرين وهو اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد الدواني
بلغه الله تعالى في الجنة اعلى الآمال والامانى كتبتها تذكرة لاولي الالباب
متوكلا على الملك الوهاب وجعلتها هدية يتحف من كان على آداب
الفضائل بترويج قوانين العلوم والفضائل وهو صاحب الآيات
العظيمة والجلال وناصب رايات الكرامة والاكمال جالس مسند الوزارة
والاقبال حارس طريق الافاضة بالفضل والافضال ناظم مناظم
الزهراء عالم معالم الشريعة الغراء نظام مباني الدولة الرفيعة
ورافع صدر الحكمة المنيعة قد شرفت بتقبيل سدة السنية
سخاء الاعتاء وتوجهت الى عتبة العلية جياد اصحاب المكارم والمعالي
المتلقب من الملك الوهاب فوز خطبة الاله بجانب فقط اسكانه مقام
الفوز والاحتكام الى قيام الاعتناء وعتق القيام وبرهانه عبد اقال امنا
وحاناته غاية المقصود بعون الملك المعبود شكر الله سعيه قوله
البرايين الى الدقائق لكنه عبر عنها بالبرايين ترغيبا وترويجا دعا لك

على ذلك لانه سيظهر ان كثيرا منها ليس برهانا حقيقة وسيذكر
الحق في بعض منها انه ضعيف **قوله** والآخر ليس كذلك منهم من اعتقد ان
تحقيق البرهان هذا المطلب يتوقف على ابطال الدور والتسلسل وهذا ناشئ
من عدم التفرقة بين اللزوم من الدليل وبين اثبات الدليل عليه بما انه
برهان **قوله** سيبين وعليك بتتبعه ليس الا في ابطال التسلسل كما سيظهر
ولكونها جارية في ابطال الدور ايضا كما ذكره وجه في الجملة **قوله** فلا يجوز
اثبات الرسالة على مقدمتين وكانا الا ان يقول على مقدمتين
وفائدة لانا لا نفهم جملة اثبات الرسالة تكون بحيث لا يلزم
لا يتنفس **قوله** وعلى كل البسيط الذي يستلزم الكلام فكان اولى بالتقديم
للاهتمام او اتفاق اخبار لانه ليس ابطال الدور والتسلسل من مقدمة
وبقية الكلام فيه يتبين فيما سيأتي **قوله** رأينا ان نقدمه الى رأينا
نقدمه اولى فعل هذا الرؤية بمعنى العلم لا الابصار وان كان له وجه في
هذا المقام **قوله** المقصد الاول في المسلك الاول قال في الشبه

سماه اولا باعتبار انه ذكر انا رأينا ان نقدمه فصار اولا ثانيا
وكان كانا ثانيا في الذكر والتفصيل انتهى كلامه وهو منه دفع ما توهم
من التدافع بين كلاميه حيث سمى مسلكا واحدا اولا وثانيا ووجه
الدفع انه لما اخر هذا المسلك الغير المتوقف على ابطال الدور والتسلسل
وتفصيل اخبار الرسالة لكونه عديم سماه ثانيا في قوله وكان كانا
البسط وما قدمه في البسيط لكونه بسيطا كما اشار اليه بقوله رأينا
ان نقدمه سماه اولا في قوله في المسلك الاول ولاعتبار عليه **قوله**
الطريق الاول قبل هذا الطريق لبعض اصحابنا وبعض صاحب
التلويحات **قوله** كالكيفيات فقط بالذكر لكونها اظهر وجودا وامكانا
من البواقي **قوله** اولا شك في وجوده اه كلمة او العاطفة اشارة
الى انه يكفي تقرير البرهان بوجهين وما وقع في بعض النسخ من كلمة
او من كلمة اذا التعليلية بدلا عنه تحريف وقع من الناسخ **قوله** اذ كل
ممكن فله علة اي اذ كل ممكن موجود فله علة موجودة مغايرة له انما قيد

لكن بالوجود لان الكلام لا يتم في مطلق الممكن لانه لا يستدعي علة
والكلام سيأتي الحق وسياقه
موجودة كما في الممكنات المعدومة واما قيدنا العلة بالموجودة لئلا يلزم
قلت اذا العلة لم يقيد بعد بالوجود الآن يقال باعتبار تقييد
التسلسل الذي هو في الامور الموجودة والا لم يقيد لم يحصل
بعد اعلم وجه تقييد العلة بالوجود
ما هو المطلوب في هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته والتقييد بمغايرة
بناء الاطلاق لانه لا يلزم علة
لانه لو لم يكن كذلك لم يلزم شيء من الامرين المذكورين وبهذا
تمام الدليل الاول لانه ما
تم ما نبهوا من ان اللازم على التقدير بعدم استناد الممكن الى الواجب
وهو مفهوم الا
احد الامور الثلاثة توقف الشيء على نفسه او الدور او التسلسل
فيتعين المغايرة لسقط هذا المنع اذ لا مغايرة بين
عدم الاقتصار على الاخيرين وعلى انه يمكن ان يقال ترك الظهور فيما
او الكون في قوة الدور وقد صرح المص في بعض تصانيفه بانه يستلزم
كونه لازما للدور وبه يظهر بطلانه
الدور وتأمل فيه ان الممكن اذا نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب لذاته
بما سلف النظر ما ذكره لم توقف الشيء على ما يتوقف عليه الم من ان يلزم
وجود او العدم فلم لا يجوز ان يجب لما احد عاد هو الوجود مثلا لذاته
بشرط عدمي غير مستند الى ماهيته من حيث هي هي فلا يلزم تحكم
علة موجودة مغايرة فلا يجوز ان يلزم احدهما وهو الوجود مثلا

مثلا الى الذات ربما غيره واصل الى حد الوجوب والتقدم
الطرف الراجح بهذا الرجحان الغير الواصل الى حد الوجوب لا يلزم
ترجيح بلا مرجح فضلا عن ترجيح المرجوح بل ترجيح الراجح ولا
فيه لا يلزم تحكم الموجود علة مغايرة له فضلا عن الموجودة ولا
لنفي هذين الاحتمالين دليل وقد تقدم المص في الحاشية لدفع
هذين الاحتمالين ويستطاع على حقيقة الحال في تحقيق هذا
المقال ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان المقدمة المذكورة انما تم لو ثبت
انه لا يجوز ان يلزم وجود الممكن ما يقتضيه ماهيته امر آخر من حيث
هي هي بلا شرط وجوديا يلزم لو لزم ماهيته ذلك الامر
ولا يبقى هذا الاحتمال ايضا دليل ودعوى البداهة غير مسموعة
وسيجيء ما يكذبك فيما في هذا المقام قوله وفي قال في الحاشية
اي حين الدور والتسلسل الترديد جار على التقديرين كما كان
وكذا ابطال شقوقه اليه ويدل الاتيان بالاداة على ان يجوز عاقوق

المعلول لا فيه على مستقله بحكم شيء جهتا ايضا بان يكون على تكونها
المشتمل على الدور وذلك تكونها المستغني عنه واحد وهو يتوقف عليه
مستقلة متحدة كما في تعدد التسلسل فلا وجه والا نزاع بتخصيص الذكر
بعض الايرادات بالتسلسل بعد ان علمت جريانه في الدور ايضا انتهى
كلامه لعل الغرض منه دفع ما توهم من ان هذا الطريق ان بني على
بطلان الدور فلا يتم القول بعدم توقفه على ابطاله والا فلا يتم لان
ما ذكره على تعدد التسلسل لا الدور وجه الدفع ان ما ذكره ليس مخصوصا
بشيء منهما فلا اختصاص لظاهر العبارة في بعض الايرادات ولا تعدد في
ذلك اختصاص بعض منها بمثل الايراد الاول التسلسل في ما نحن فيه ما ذكر
الايراد على انه يكون ان يكون ما فوق المعلول الاخير على مستقلة وان
كان بعض آخر من الايرادات ايضا كذلك لعدم تعدد ومتانة حد احد لوجود
على ما ذكره فيه يتجه بانه على تعدد الدور ايضا فيه على تجمع مستقل على
الدور ذلك تجمع المستقل متحدة واحدة بلزم الترجيح بلا مرجح لتحصيل

لزوم كون مراتب علة لما عداها وايضا لا يتوجه على مستقلة متحدة
بخلافه على تعدد التسلسل على ان القول بجريانه على تعدد الدور ايضا
مما لا حاجة اليه فيما بعد ده كما ذكرناه انفا **قوله** ان ما يوجد
اجزائه في وجود هذا وان كان مما يتبادر الاوهام الى قبوله لو شيء في
بالمنع مستندا بانه يكون ان يكون امر خارج شرط العينية جميع الاجزاء
كما ان المعلولات الاربع في كونها فقيه شرطه بتعلق
الايقاع او الاتيان بالجزء الاخير منها وهو الوقوع او الاوقوع
فلو يكون المعلولات عينا للفقيه شرطه بتعلق الايقاع
او الاتيان فاذا كتنع تلك الامور الاربعة كلها ولم يتحقق
لم يتحقق الفقيه مع ان جميع اجزائها موجودة وبتحقق ما يعينك
في هذا الكلام **قوله** ولا يقال انه لكن قال في ما سبق قبل كون
مركب لكنا نستلزم الجزء مركبات تمنعه كما مركب من الفقيه
لكنا واجبين بتعدد المركب بموجود واحدي بمعنى الى

الاحتياج وفيه ان شيئا من المركبات ممتنعة مفتقر الى الاحتياج يعني
انه كما يحتاج اليه المركب الامتناعي كذلك الواجب الامكاني جاز ان
يستلزم المحال انتهى كلامه وفيه ان الحكم بامكان جميع ممكنات الموجود
لا يتوقف على الحكم بامكان كل مركب ولا يتوقف عليه فكيف يتجه هنا هذا السؤال
فان قيل قد حكم هنا بان كل ممتنع ممكن ويتجه عليه ان كل مركب ممتنع وكل
ممتنع ممكن فكل مركب ممكن فيلزم ان يجوز المركبات الممتنعة ايضا كذلك
قلنا فالجواب ان ليس على ما ينبغي اولا وجه في مقابلة التخصيص بالمركب
باطلاق وجهي المذكور بل يجب تخصيص الممتنع وايضا ليس
من التخصيص بمجرد اما الاول فلانه لا فرق بين المركب الموجود والمعدوم
في ذلك لان الاحتياج الى الغير مطلقا في اي وصف كان يقتضي ان
لا يلزم الذات كافية فيه ولا يتحقق من حيث هي هي اقتضاء تام
وهو الامكان الذاتي على ما يستفاد من التعليم المعتبر عندهم وايضا
هذا الحكم مطلقا مخصوص بالاحتياج وجودا او عدما كما يشهد به

البداهة ومنعه مكابرة والقول بجواز استلزام المحال
ليس كلبا جاريا في جميع الصور لجواز ان يجوز احدها لسبب مناسب
للآخر فلا يجامعه فضلا عن ان يستلزمه والاولى ان يقال ان
المركب مطلقا يستند الى الامكان الذاتي وينافي الامتناع الذاتي
كما انه ينافي الوجوب الذاتي فيجب ان كل مركب لو من الضدين
ممكن بالذات وان كان ممتنعا بالغير ولهذا حكموا بان الممتنع لزوم
الوجوب الذاتي او استلزامه ان امتنع بالغير ولو بالذات انما يستلزم
امتناع الحق بالغير لا بالذات ولا الموقوف على المحال وان كان محالا
بالذات محال بالغير لا بالغير وان استحالة الملازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة
الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير فعدم امكان الملازم بالذات لا يستلزم
عدم امكان الملزوم كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات لا يستلزم امكان الملازم
كذلك وذلك لان عدم الواجب بالذات لازم لعدم الممكن الاول
ان الاول ممتنع بالذات وايضا فلكن بالذات وقال المص في حاشية شرح

الجهة جهة نكتة وهي ان امكان الملزوم بدون امكان اللازم يستلزم
امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينافي الملازمة بينهما وتحقيقه ان
امكان الملزوم انما هو بالنسبة الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالنسبة اليه
اعني ذات الملزوم لا امكان اللازم بالنسبة الى ذاته ولا يستوجب امكانه
قوله الا امكانا بالغير فلا ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبته وذاته الى
الطرفين وما كان غيره امكانا بالنسبة الى الغير لا امكان ذاته بالنسبة
وشتان ما بينهما انتهى الكلام قوله وتحقيقه ان الحكم المطلق
ان يقيد بما يعم الاجتماع لما لا يستند الى الذات والا فلا ينافي
الوجوب الذاتي اذ اعتبار الواسطة مستندة الى الذات لذاتها لا تقيد
في ذلك كما فيل وابنه كلامه بدليل ان الاجتماع الى الحكم مطلقا اولى
بالامكان وفيه ما فيه فتدبر اعلم ان هذه الدلالة مبنى على ان الملزوم علة
علة البقاء حتى يلزم تمكن الوجودات فيه والا فيجوز ان لا يكون
مؤثرا مؤثرا فيما ان تأثير المؤثر في معلوله فلا يلزم اجتماع مؤثر المؤثر

المؤثر مع معلول المؤثر المتأخر عنه وهكذا فلا يلزم اجتماع تمكنات
الموجودات في الوجود تأمل قوله فعلة اما نفس الوجود او وجوده او غيره
عنه لا بد ان يؤخذ الامر الخارج اعم من الخارج بتمامه ومن المركب من الداخل
والخارج لئلا يختل الحصر لان الجملة المفروضة هي تمكنات الصفة والمركب المذكور
وان كان داخلا في الحكم المطلق لكنه ليس علة لتلك التمكنات قبل
لا يخفى عليك ان اجتماع جميع السلسلة من حيث هي الى علة انما يعقل لو كان
جميع من حيث هي امكان وجود غير امكانات الاجزاء ووجوداتها واما
اذا كان امكانه ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل
اجتماع ذلك الجميع الى علة بل علل وجودات الاجزاء كافية في وجود الجزء
اذ يعلم ان امكان جزء ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها
فان امكان جزء زيد وعمرو ووجوده عين امكانهما ووجودهما فلا حاجة
الى ايجاد غير جميع ما يحتاج الكلام في هذا المقام وقيل انهم يجوزون حصول
جميع العلوم النظرية بطريق النسبة بدون الانتهاء الى علم بديهي اذا كانت

قوله وقيل انهم يجوزون الاجتماع الى العلة ان لا يلزم اجتماع تمكنات
المعلومات جوزوا حصول المطلوب النظري بترتيب مقدمات غير متناهية لا الواجب سواء الدليل الذي ذكروه في المطولات جار في المطولات
معه لا فيه او تجويزهم ذلك مردود فالجواب بان غاية الامر ان يجوز هذا ويبطل حصول تلك المطولات اعتراف بانهم خطأوا في ذلك التجويز
وحق في الجواب حتى تجويزهم ذلك وما ذكر في بعض عبارات انهم جوزوا حصول المطولات النظرية المترتبة جائز على تقدير فرض التسلسل
الا ان ذلك فرض جائز عند العقل لا يبطله ما ذكره في ابطال التسلسل لانه جائز بحسب نفس الامر فتدبر
يجوز ان يجيء منا لكن ان المذكورة الجواب بتقرير السند ان لازم الاصل ممكن فلا علة سواء كان عين علل الاجزاء او غيرها كيف وقد ورد حصول جميع العلوم النظرية
الى نفس الجزئيات الممكنات كذلك اذ لا يظهر الفرق بينهما ولكن ان يجيب نقضا بانا لا نسلم تجميع مقدماته ليس بتجميع لجميعها العلوم النظرية مع تخلف
العدد اعني الاجتماع الى العلة او لانه يستلزم محال اعني التحكم بحث

النفس الناطقة قد يقال بما يجوز بعضها اكتساب الغير النهاية بدون
احتياج جميع تلك العلوم النظرية الى ما يحصل تلك الجميع ولم يجوز واحد
تلك السلسلة المركبة من حاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدون احتياج
الى ما يحصل ذلك الجميع بل كلما يتناهى لابد له من حصول يفيد له الحصول والا يكون
في حصول ذلك الجميع حصول بعضها من بعض على الوجه المفروض مع عدم الحاجة
الى ما يحصل الجميع وتحقيقه ان كل واحد من هذين الجميعين مركب من امور حاصلة
غير متناهية والحكم بان حصول الامور الغير المتناهية كافية في حصول الجميعين
اعني جميع العلوم النظرية الغير المتناهية وغير كافية في حصول الآخر
الذي هو جميع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية حكم بحت وكذا التعليل
بان جميع الامور المركبة من الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية مجتمعة في الوجود
فيلزم امكان وجود اثنين على الاقل كل واحد منهما مؤثرا كافيا فيما بعده
سوى الحلقة الاخيرة فرضا فيطلب موجد خارج الوجود بخلاف جميع العلوم
النظرية المذكورة فانها غير مجتمعة في الوجود فلا يلزم ذلك الجميع متضمنا لوجود

بالوجود فلا يطلب كاسب مفيد الوجود ويمكن ان يجاب اللازم منه على
تقدير الدليل على عدم لزوم العلوم النظرية بحيث لا يتوقف على ابطال
التسلسل والدور والتسلسل كاثبات الواجب وهذا لا ينافي كون طريق
ان يتوقف عليه كما فيما نحن فيه والمذكور في كتب المنطق هو هذا
الطريق لا الطريق الاول وكلامهم هناك فيه غاية ما في الباب
تعدد الطريق فيه ايضا وعدم توقفه على الواحد منها والا فرق ذلك سهل
فتامل **قوله** وامتناع تقدم الشيء على نفسه قد يقال ان اراد
تقدم الشيء على نفسه ذاتا واعتبارا معا فلزومه ممتنع لجواز
انتفاء الاعتبارين وان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا فقط فامتناعه
لم يجوز ان يجتمع شيء باعتبار علة لنفسه باعتبار آخر ولا يلزم تغيره بل
ويؤيده جواز كون شيء علة لنفسه في الذهن باعتبار كالاجمال
والتفصيل بتعدد ذاته كما هو مذهب فان قيل يجوز ان يجتمع الذات مع نفسه
انه وجد بما هو كذلك ذاتا واعتبارا مع اللزوم وبطلان اللازم كلا

ظاهر ان قلنا بتعلق الممكنات الى ما يسميه كرة من الموجود الخارجي غير مجعول كما كانت
واجب الذات لانها الموجود الخارجي غنيا عن ذلك الجعل اما بالعلم فهو
ممكنات باعتبار اذ وقد كان غنيا عن العلية والمعلولية
الوجود الخارجي لا يتصور اما يعتبر باعتبارين وان كانا متصورين باعتبار
الوجود الذهني وجرى البداهة في ذلك فتدبر قوله لانا علة الكل يجب
اما يجب ان يقبله الا آخر التفصيل قوله فلا يجوز ما فرض علة لكل واحدة
علة له بل لبعضه فقط الظاهر انه لما فلا يجوز ما فرض علة لكل واحدة علة لكل واحدة
بل مع غيره علة له او بانا فلا يجوز ما فرض علة لكل واحدة علة لكل بعضه فقط قوله
علة لنفسه ولعلة قال في الحاشية لانه يلزم بطلان هذا الشيء موقوف
على بطلان الدور وقد ذكرت اما هذا الطريق لا يتوقف عليه لانا نقول
يكفي في بطلانه لزوم الشيء علة لنفسه وهو لا يتوقف على الدور وذكر انه
كونه علة لعلة وقع به عالما يتوقف على الدور وقد كذلك في الكلام
انتهى وهو في هذا الموضع بعد ذكر كلامهم وحكم بوجوب السلسلة

نسقط مما شاء موهم قائل اشتهى الملاحة وانت تعلم اما هذا الاعتبار
لا يعلل ما ينبغي والاول ترك قوله وعلة لا بانه جاهد فعل في الحق
فالقول بعدم استحالة مما شاء موهم فالاوجه له كيف وهو بعد
تقرير الدليل على وجه يندفع عنه عدة ما يورد عليه ثم اعلم
كون الجزء علة لنفسه والعلة نفسه فانا كثيرة بيت وغيره بينه وبينا
تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة وبمرتبتين وبمراتب ومنها كون الشيء
علة قريبة وبعيدة معا لشيء ومنها كونه علة تامة وناقصة
معا ومنها توارد العلل المستقلة على معلول واحد شخصي قوله يلزم علة
امر موجود الا ان علة الامر الموجود موجود وقد سبقت ما يتعلق بذلك
فتذكر قوله والموجود الخارجي غير الممكنات هو جميع الممكنات التي في
سلسلة واحدة يرشدك الى ذلك قوله لا شك في وجود ممكن
ويتجه عليه انه انما يتحقق لا يلزم ان يجوز ذاته كذا ان يجوز ممكنا آخر
ولو تعلق الكلام اليه لزم سلسلة اخرى فالكلام في تجويز البقية كالكلام

فيبطل نقيض الخط فيظهر دقته واجيب بان الحال كما ذكرتم لكن يخلف
اللازم فيه عين الخط ولذلك يقال هذا خلف ومع ذلك
مطلوبنا ثم اعلم ان حاصل هذا الطريق ح اما وجود ممكن ما اما صادر
عن الواجب لذاته ابتداء او انتهاء او صادر عن ممكن آخر اما على سبيل الدور
او على سبيل التسلسل واياما كان حصل الخط اما على التقدير الاول و
الثاني فظ واما على التقدير الثالث والرابع فلان المجموع المركب الذي
هو جزء منه فرض ممكنا موجودا موجود وكل موجود ممكن لانه لا بد له من
علة موجودة وحينئذ العلة اما نفس المجموع او بعض منه اما هذا
استدلال ليس خلفيا فرض فيه نقيض الخط حتى يتوجه عليه السؤال المذكور
تنبيه قوله الا بجميع الاشياء التناهي ذهب الى انه كذلك فلا يثبت قوله و
ما لا يتناهى لا يجب له قوله فاثبات الواجب بما يثبت بالتناهي
مصادرة فيه ان الاشتغال بالتناهي لا يوجب لزوم الاثبات المذكور
مصادرة لان الاشتغال بالتناهي لا بد له من الاستلزام الذي ايضا لا يستلزم

الاستلزام فضلا عن الاستلزام الذي هو على ان الاستلزام صحيح

الاول وهكذا فلا يلزم الخط اللازم الثاني فيبقى الكلام الى مجموع
الممكنات اما سلسلة واحدة او سلاسل متناهية غير متناهية
فعلة اما نفسه او جزء او خارج عنه والاول باطل بما ذكره
فتعين الثالث ولا شك في ان الوجود الخارج عن جميع الممكنات هو هذا الواجب
الذي اثبتناه واجب لذاته لانحصار الوجود في الواجب والممكن فكل
ما هو موجود خارج عن احدهما فهو داخل في الاول وفيه منع العدم
ايضا مما ذكرناه وان كانت عبارتهم قاصرة عنه واعلم انه لو قال و
الوجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته او مستلزم له لكان اولى لتساوي
المركب من الواجب والممكن ايضا وهو داخل في الخارج كما عرفت آنفا قوله
وهو الخط وقد يقال ثبوت الواجب على تقدير عدم تناهي الممكن ابتداء
او الوسط اليه يلزم خلفا لازما على تقدير نقيض الخط لا مطلقا كان
قيل انه لم يستند اليه كذلك فلا يلزم وجود ممكنات قديمة او تسلسل
وعلى كلا التقديرين يلزم من عدم هذا الاستناد وجوده فيلزم الخلف فيبطل

لانه يستلزم حينئذ التوقف فان التناهي متوقف على اثبات الصانع تصديقي بمعنى ان التصديق بالتناهي موقوف على التصديق باثبات الصانع
واثبات الصانع موقوف على التناهي تصوري بمعنى ان التصديق باثبات الصانع موقوف على تصور التناهي فلا مصادرة تم

الا كما يجوز في المصادرة على تقدير اثبات الواجب بالتناهي اولا يشبه بالمناقشة
بالمثال لانا نقول العلم بالتناهي يتوقف على العلم بوجود الواجب لا اكثر اما
بتصور التناهي ولا يخطر بالبال وجود الواجب

في الاثبات به مصادرة وانما يلزم مصادرة لو توقف عليه والا لم
الزم منه واما قلنا ان اثباته انما يتوقف على العلم بالتناهي بهم كذلك
لان العلم بالتناهي يتوقف على العلم بوجود الواجب وهو يتوقف على العلم
بالتناهي ح وهو المصادرة والمناقشة فيه ايضا قال والتناهي
قوله ان اريد بالجميع كل واحد لا حقا فنحن نمنع الترديد لانا نجوز
لا يحتمل ان يراد به كل واحد كذا قيل قوله بما لا حظه الهيئة
الاجتماعية الاولى ان يقال بدون الهيئة الاجتماعية وكذا في
الكلام قوله وقد بينا انا الحق انما قد سمعت ما فيه فتذكر قوله وتحقيقه
الى لو فيه قوله والاولان كانا اوهذا ليس منحصرا في هذين القسمين
تأمل قوله ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة لا يخفى انه لا حاجة
الهيئة على وجه يلزم معارضة السلسلة التي كلامنا في انا عتبارها
ما ذا الحصل ما هو الحق ولا حاجة لا اعتبار عدم الهيئة ولو ذكر الكلام
بانه اراد ولا حاجة لا اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه يلزم

قوله من الظاهر انه مراد المص من قوله ولا حاجة لا اعتبار الهيئة اعتبارها على وجه الجزئية اذ هو في مقابلة الشيخ المستند لعدم تحقق الصورى
وما ادعى من التخالف في كلام السيد لو انما نشأ مما يلزم من قولهم تركب الجملة من الآحاد فانه لا يلزم ولا تركب الا اعتبار شيئا واحدا وهذه مناقشة
لفظية اذ لا حاجة الى اعتبار الهيئة ولا اعتبار التركيب بل يكفي امور وجود هذا متعدد بوجود الآحاد فتعتبر فيه مطلق الربط الذاتي

جزء من السلسلة لكانت شاملا للوجهين والا فانه قد يجيء
كما في الامداد واعلم ان سيد محققين الكبير قدس سره
قال في حاشية الشرح في الرد على مذهب الامام
في التصديق بان التصديق لا يجوز عنده قسمان العلم الواحد
او من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا تصير امرا واحدا
ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري تركب منها
منتهى كلامه ولا خفاء في دلالته على ان الهيئة في كل مركب
لا بد ان يعتبر جزءا منه وهذا خلاف ما ذكره في سائر كتبه في تقرير
هذا الدليل وغيره ويحتمل هو وقع في هذا المقام قوله اذ لو وجب
تقدم العلة اه وهذا بناء الاعتراف بعلية العلة التامة بل بوجوب
ان يكون الاثر لكن فانه هو معنى لاطلاق العلة عليها فهو معنى تقدمها
بل المعلول وهذا وان كان واقعا هنا في مقام السند لكنه بالكلام
مشهور يلزم والمعنى هو التنبيه على ما فيه وقيل ان ايراد هذا الاستطراد

مبنية على ان يجعل الجوهر المركب من الممكنات مشتملا على المادة والصورة

اذ الجماعة من اقتدار العلة التامة على المعلول انما يتصور بهذه الصورة

على ما هو مقتضى كلامهم من انه يجب ان يكون كذلك لتأثير على وجه الصورة

على ما حقق في جواب الاعتراض الثاني من الاعتراضات الاجتماعية

لا تعقيب بالزمان مركب وذلك الكلام خارج عن محل بحثنا انه لمطلق

المركب كما لا يخفى والتصور ذلك اشارة الى الحقيقة وهي المركب من المادة

والصورة لا يخفى تعاونا في الوجود اذ التخصيص الذي هو مقتضى كلامهم انما يتصور

فاذا اخذت غير الكل هذا الجمع متأخرا عن الاول سواء كان

المعلول مركبا

للاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة اولا قوله اولا خارج عنه فيه

بان كانت مادة كما في الخارج فيه

تأمل لجواز ان يكون امر اعتباري له مدخل في ذلك الجمع المركب من الجوهر

ممكنة والواجب لذاته والا كان يكون الجمع والواجب والكل بالذي كان

الواجب علة تامة له كالعقل الاول مثلا على رأي الحكماء لكن ذلك ليس

لكل جزء من اجزائه وعلة التامة لنفسه اذ ليست جزء منه ضرورة

ضرورة اقتضاء الاجزاء الاخر ولا خارجا عنه اذ لا علة للواجب

وهو علة تامة للاجزاء على ما هو المفروض فيكون فيه دخل وكذا الحال

في جميع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كان موجودة في الخارج اولا

كالامور العدمية الواقعة في نفس الامر سواء كان موجودة في الخارج

اولا خارج عن هذا الجمع فهذه العلة تجمع امور لمنافاة هذا الحكم مشهور

لكن بناء على ما سبق ثم اعلم ان السند الذي على ما ينبغي اذ دعوى

لزوم تقدم الشيء على نفسه مبنية على ما مشعر فتح يحيى

تتقابل على انها علة وكل علة يجب ان يتقدم على معلوله لان العلية

من المعنى الجمعي للكلمة الفاء التي هي للتعقيب فيلزم التكلم فيه اذ فيها

معا ولو كان منشأ وجوب تقدم العلة التامة على المعلول ما ذكره

من ان الكل جزء منه يتقدم عليه لزم ان يتقدم المعلول المركب ايضا على

نفسه لان الكل جزء منه يتقدم عليه كما ذكره وهذا غلط ظاهر لا يخفى

على من له ادنى تأمل فضلا عن حكيم قوله انما يلزم لو كان علة الكل اه

هذا وان وقع في مقام السند لكن العلة التامة للكل لا يكون الا
بتمام علة جزائه لان هذا الجزء داخل في العلة التامة للكل وهذا
ليس علة لنفسه ثم العلة التامة للكل تتضمنه لعلل اجزائه بسائطها
وهذا وان كان عبارة قاصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان العلة
لا تنحصر في العلة التامة وانما هذا اصطلاح كثيرة لكم الاقرب
بينها هذان الاصطلاحان المذكوران تامل **قوله** يعني ان ما لا يستند
معلوله الا اليه والى ما صدر عنه ان حمل الاستناد على الاطلاق كما هو الظاهر
يلزم ان لا يتحقق التخلف عنه وان حمل الاستناد اليه بطريق التأثير فحسب
فلا يتحقق ذلك لكنه خلاف الظاهر وسيجيء ايضا موضح نفع فاحفظه
واعلم ان العام المستقل بالتأثير بالمعنى المذكور لا نم انه لازم للكل على
تقدير تحققه
والا يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب لانه والا لزم المستقل
فلا يثبت الا له على المعنى المذكور وسيأتي تحقيق الكلام في هذا المقام
قوله لا يقال لكن في هذا السؤال انما يظهر وروده لو لم يعتبر

بجميع بعد الذي هو جميع اجزائه لكن **قوله** وهو جزء يحتمل بعدا
لا استبعد فيما يتبادر من ان الفاعل قسم من العلة خارجة عن المعلول
وان الجزء منه يتضمن المادية والصورية وسيجيء ما يدل على نفي
هذا المقام **قوله** فان الدليل المذكور لا يجري فيه لا يخفى عليك
ان الدليل المذكور يجري فيه ايضا في تقرير ذلك بان العام الفاعل
المستقل بالمعنى المذكور يجب ان يكون مركبا من الواجب والممكن
ان يجب فيلزم علل واحد فالا لم يكن فاعلا مستقلا في المعلول
ضرورة عدم استناد بعض الاجزاء اليه وذلك ما صدر عنه بل الى
الاصلاح وقد افاد هذا فيه بدل قوله ضرورة استناد
بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولاته فهذا من قبيل التعقيد لا زيادة
الدليل تامل فيه **قوله** قيل وبهذا اي بقولنا بان الاجزاء
العام مطلقا بل العام المستقل بالتأثير بالمعنى لا يستند المعلول
الا اليه والى ما صدر عنه يتبين اي ظهر بطلان ما قيل انه يكون ما يتبين

ما قبل المعلول الاخير الى السلسلة المبدأة فما قبله مرتبة واحدة
للاخير النهاية علة للمجموع وهو اي ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله مرتبة
واحدة وهكذا الى غير النهاية ما لا يتناهى وقد بين لانه لو كان ما قبل
المعلول الاخير دليل على تبيين بطلان ما قبل الفرض المذكور او على بطلان
تدبر وبيانه انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة
بانها مستقلة بالتأثير فيما حقيقة لكان علة لنفس قطعا وذلك
او الى ما صدر عنه ولا شك انه لكن فيجوز صادرا عن نفسه فيجوز علة
لنفس قطعا وايضا يجوز ان يكون السلسلة الغير المتناهية التي هي قبل ما قبل
المعلول الاخير صادرة عنه بل يجوز كل من تلك السلاسل الغير المتناهية
صادرة عما بعدها والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء
فيلزم ان يكون علة لنفسه بعد ذلك السلاسل وقد بين استحالة

قوله اعترض على هذا الجواب اي هذا الاعتراض بقوله جمعا رقمه في
الحدوث القائل بان فاعل المجموع الانفعال فاعل لكل جزء اذ كذلك لكونها

لكونها مثبتة بدليل في الجواب قوله وفرضنا ثلثة اشياء وكذا
في باقي الجواب
كان لو فرضنا شيئين وكل منهما معلول لعلة اخرى اه قوله اما لا
يكون فاعلة خارجا عن فاعل الكل فيه انه لا يتم ما ذكره
من انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بانها
مستقلة بالتأثير فيما حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وذلك
لان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بانها مستقلة
بالتأثير فيما بعده ان فاعل الكل جزء لا يجوز خارجا عن ما قبل المعلول
الاخير لانه يعني يكون فاعلا لكل جزء ولا يلزم منه الا ان يكون
فاعل ما قبل المعلول الاخير لبعض عنه ويكون لا يلزم والخلاف فيه
وهو قبله بمرتبة واحدة وهكذا اولا يلزم منه كون الشيء علة لنفسه اصلا
وايضا لا يستند المعلول الى ما هو خارج عن فاعل الكل بالاستقلال
على ما هو مقتضى هذا الكلام من انه يجوز ان يستند الى ما هو خارج عنه اذا
كان صادرا عنه حيث قال فيما سبق بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه

اولا ما صدر عنه فيها تارة فيه بل نقول ان الكلام الذي بظاهره
يدل على ان المعلول لا يستند الا الى الفاعل المستقل او الى ما صدر
عنه وهو صادر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول لا يستند الا اليه
او الى جزء فتامل فيه هذا واعلم ان الجواب الاول هو
اختيار الشق الاول ومنع بطلان اللازم وهو التخلف عن الفاعل المستقل
بمعنى المذكور والجواب الثاني هو اختيار الشق الثاني ومنع لزوم التحكم
الجواز الاول على وجود العلة قوله وبهذا يندفع الايراد الثاني ايضا بيان
بجميع العلل الثلث على معلولها بعينها كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون
علة شيء من تلك العلل كالجبل الابيض لا يجوز فاعل كل منها خارجا
عن مجموع العلل الثلث المذكورة وهو متحقق فلا يلزم المحذور قوله
فعلة اولى منه بالاجتماع اه في كلام شيخ التفصيل وكذا الحال
في قوله ولكن التمسك بهذا الدليل فيما نقل عنه في الشبهة
في صدور الشيء عن الصادر الدور يلزم ترجيح المساوي وهو الفاعل

اقول شيء يلحق من ترجيح المرجوح فيه بل ترجيح كلامه ينبغي ان يعلم
ان الاستدلال بلزوم ترجيح المرجوح يكفي في التسليم اللازم اولا
ولا حاجة فيه الى ذكر الشيء بنباحة بجنابه في بيان لزومه الى المقدمة
القائلة بان فاعل الكل لا يعقل فاعل الكل جزء كذلك بمعنى ان
فاعله لا يجوز خارجا عن فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكره المحقق
في تعريف الفاعل المستقل بانه الذي يحمل على ظاهره وهو انه
لا يستند المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر لا بجزء شيء
من اجزاء السلسلة فاعل مستقلا بالتاثير فيه او ان يحمل على ما
انه لا يستند المعلول الى امر خارج عنه اصلا او الى خارج غير صادر عنه
كان كل فاعل المعلول الا جزء السلسلة الغير المتناهية فاعلا مستقلا
بالتاثير الصدق تعريفه عليه ولا يلزم ترجيح المرجوح بل يلزم تكرر العوامل
المستقلة الغير المتناهية على معلول واحد شخصي تامل قوله وقد
عليه بانه اه يعني ان منع عدم جواز تخلف العلة عن المعلول كما يتجه

على تقدير عدم الاراد العلة التامة كذلك تجيء على تقدير عدم
الاراد بالعام المستقل بالتأثير بمعنى المذكور فلا يجد الاستدلال
منها اليه تعالى قوله وتلك العلة لا يكون واحدا في الواقع
لما مر من بطلان العينية على جاري فيه وقد تم الشرح
المذكور انما اورد على تقدير عدم الاراد بالمعنى المذكور كما ذكرت
الا ان يجيب السابق بان
الاراد الاشتمل على الطريق المذكور فلو اخذت تلك العلة الموجودة على
الوجه المذكور لجاز كونها ايضا غيرها وما ذكره في بيانه حيث قال
لان العلة الموجودة التي سواء كانت اراد ام اذا قرر الكلام على
الوجه المذكور سابقا ولا شك ان القول بالعلية لو استند الى التقدم
والمغايرة لكانت العلة التامة ايضا كذلك وبالجملة لا فرق
بين العلة التامة وبين العام المستقل بمعنى المذكور في وجوب
التقدم على المعلول وعدمه وما ذكره المص رحمه الله لا يدل عليه قوله
والاول هو المتنازع فيه الذي لا يخفى عليك ان الكلام ليس
على ابطال التسلسل والكلام في المسلك الذي لا يتوقف على ابطال

ابطال الدور والتسلسل بعد ابطال تعليل كل واحد من السلسلة
بما قدمها لانه التسلسل من جانب العلة ونقل ذلك وقع من الغلط في
النقل وان اردت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع الى ما ذكره
محقق الشريف في شرح العلة وحاصل ما شرح الموقف وغيره
لانه ذكره في توضيح دليل ابطال التسلسل وانه هناك في غاية الخلط
ما لا يخفى فيه قوله فانه بطل بديهة فيه انه لم لا يجوز ان يقال قوله
لا يخفى على الناظر قد عرفت بعض ما يتجه عليها فلا تغفل قوله مر الايراد
الاول الاولى ان يقال مر الايراد الثاني قوله لكونها غير واجبة التقدم
كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم من وجوب عدم التقدم
لا يدل على جواز كونها عين المعلول فيجوز ان يكون بعض
المعلول بناء على ما ذكره كما نقله على ما سيجيء ثم تم كلامه في مقام الكتب
والسند فتدبر قوله او لو جاز ان العلة التامة نفس الممكن لكن
اي الممكن في وجوده هذا هو بناء على ايجاد العلة التامة نفس الممكن

على ما جوزوه وانما هو فيما اذا كان المعلول مركبا فاما لا في مطلق
المعلول ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركبات الخاصة
ولا شك ان العلة التامة وان كانت نفسه لا يكفي في وجوده
بل هو فتقر الى غيره في وجوده كالاجزاء واجب لكل ممكن الى مطلق العلة
لا الاحقاء فيه لم ينكره احد ولا ينافيه لان العلة التامة في بعض
الصور المذكورة يعني الممكن وكونه علم ضعف قوله ولو توجه ذلك
الى الشيخ المذكور وهو منع عدم جواز كون العلة التامة نفس المعلول
فليمنع ذلك اذ الحاجة افتقار الممكن الى غيره قوله وهي بنسبة باب
اثبات الصانع بالامكان هذا ايضا لم يبن على ان افتقار كل ممكن الى موجود
لا مطلق والعلة يحتاج الى الصانع ضروري ومتفق عليه ولا ينافيه كون
العلة التامة جزء المعلول في بعض الصور وكذا اختيار ان العلة هي
الصانع المستقل بالتأثير في دفع السؤال المذكور وقيل عليه ان الاتحاد
المذكور لا يضر الصانع وفيه بحث لان الكلام على انه يدفع قرره ذلك الشيخ

اي ولا يخفى انه لا ينافيه هذا اختيار ما ذهب الى الحصر العلة في الصانع اذ لو نافاه لما يبقى كثير من العلة التامة
على المعلول لا عدم اختيار الممكن الا الصانع المستقل انما يراد الى كثير من ذلك الصانع نفس ذلك الى
لم يكن فائدة في هذا الاختيار والعدول عن العلة التامة الى العلة الناقصة عبد الرحمن

صنع وعدلوا الى دليل اخر فتأمل قوله والا لكان قد عاهد
هم وما ذكره في بيانه انما يجد كفعا لو كفى ذاته في وجود ذاته
هم لما ذكرنا انفا قوله لجواز انتهائه الى ممكن قديم لا احتياج في
ان العلة التامة للحادث لا بد وان يكون حادثة كذلك
لان قدم العلة التامة يستلزم قدم معلولها فيلزم ان يكون كل حادث
كثير امور حادثة مترتبة غير متناهية سواء كانت موجودة في الخارج
اولا لكن الكلام في ان الشيء تلك الامور هل هو محال اولا
قوله فلو كان علة تامة لتقدم كان واجبا لعدم ما قبله ما ذكر انه فلا تفعل
قوله لا يقال انما يدفع هذا السؤال معارضة اقوى لا يدفع
المدعى قوله لانا نقول الواجب لغيره لا يخرج عن التقسيم اه ينتفي انا نكون
مرادهم بوجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره
مدخل في وجوبه ولا يفتقر في وجوده الى غيره سواء كان ذلك
الغير واخلاق ذاته او خارجا عنه لتوقف مقتضى التقسيم

اعترفوا بصحتها وما لا يلزم من الممكن المركب الذي علته التامة
نفس واختلافي الواجب لما اقتضاه على جزئيه منه بعينه اما كل مركب
ممكن فيلزم كل من الواجب والممتنع بسيطا كما ذكرناه قوله فانا نقول
يكفينا ان انت خبير بما فيه لما ذكرنا آنفا واعلم انه قد وقع في بعض
النسخ في اثبات ان العلة التامة للشيء لا يكون الا بسيطا
نفس اذ الممكن هو لا يقتضي ذاته الوجود ولا العدم اقتضاء ما فلو كان
علة تامة لشيء كان ذاته مقتضيا لوجود اقتضاء ما او العلة تقتضي
وجود المعلول وفيه ايهام على تقدير كونها جنسية وانه مع اقتضاء
ذاته لشيء وجود اقتضاء ما انه لا يحتاج وجوده الى امر لا يستند الى
ذاته وليس كذلك اذ الواجب تعالى الكل من اجزائه والمستند منتهيا اليه
بل هو المستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلة التامة للممكن جنسية ان لا يكون
الممكن مركبا وان يكون الممكن واجبا لذاته ولذا وجب بساطته قوله وهي العلة
التامة البسيطة فيه ان العلة التامة التي هي جنس العلة الفاعلية

الفاعلية لا يلزم ان يكون البسيطة لجواز ان تكون العلة الفاعلية
مركبة نعم العلة التامة البسيطة لا بد ان يكون فاعلية كما قالوا
قوله وذلك حيث لا يتصور ما ينوبه عاما كان الارتفاع جزءا من مفهوم
العلل التامة قيل تأمل ومزيد اختلاف سائر العلل الناقصة مثل
المادية والصورية وغير ذلك مما سيظهر اشارة الى ان العلة وهم التي
لغيره وفيه بحث لان ارتفاع الجنس وعدمه مطلقا متحقق في جميع العلل
وانه حمل على ان البعض الماهيات والاشياء اذا كان من شأنها ان يكون
طارئة البعض وهو فيه
المعلول وينافيه فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل والا لم يكن وكذلك
لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كما لا يخفى فتأمل لا انه معلوم انتفاؤه
وبالجملة ان الكلام في معلوم الانتفاء على التقدير الاول وسلوك قسمه
التقدير الثاني وفعل قوله كما قالوا اشارة الى ما ذكرنا قوله فضرورة
وهو قوله لو قيل
ان اجتماع الوجود فيه الممكن على ما ذكره هو ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم
اقتضاء ما وكونه لا يقتضي ذاته شرط لدرك الوجود لا يستند

لا ذاته الوجود وكذا يجوز ان يقتضي ذاته الوجود اقتضاء تاما
ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام امر آخر ما او يكون هذا الاقتضاء لا ذاته
الا كان كافيا في وجوده وقد سبقت منا الاشارة الى ذلك
وعلى جميع هذه التقادير لا يلزم الوجود المعلول ولا يلزم نفي هذه الاحتمالات
من الباري وسيجيء ما يدل على نفي هذا المقام قوله بخلاف ما سواه
المعلول فانه ذو ماهية لان المعلول لو كان بسيطا والعلم معدوما
لا يكون له غير العلة الفاعلية ولو كان مركبا والعلم موجبا لا يكون له
الغائية ولو كان المعلول بسيطا والعلم في صار الماهية نوعا
والصورة والغائية جميعا لكان افتقار المعلول على الاربع مشهورة
ولم يذكر الصورة والمادي والآلة والشرط وغيرها لان راجعة الى تلك
العلل الاربع كما بين في موضعه قوله وهو حال عالم وقد مر
الكلام عليه قوله لو لم يكن ذلك لانهدم البرهان لانه لا يتم
الا مع هذا المقام ومع ذلك ليس بتحقيق بل انما يتم البرهان لمن يعتقد

قال البعض انما مرتبة العلم ورد فيه وقال بعضهم انما دخلت في جاهر وقال آخر بالتوزيع اي بادخال بعضها في الجاهر والبعض
الآخر في العلم وقال المصنف قدس سره انما ادخلها بعض دون بعض ترجيح بلا مرجح وكذا التوزيع فالحق ان
يقال انما تعتبر مرتبة عن العلل الناقصة ويتيسر على هذا التقدير عن تعيين م ١٢

يعتقد كون هذا الدليل تاما واما عند من لم يعتقد فلا قوله
على ان الزكي لو ترك العباد لاه يتبادر الاوهام الى قبوله في البدء
لكنه بعد التأمل محل اشكال كما اشير اليه وسيجيء تفصيل الكلام
فيه ان شاء الله تعالى قوله قد اجيب عنه بان جميع هذه الجوابات
بوجهه مغالطة منشأها عدم الفرق بين الكلي الافرادي والكلي
المجموعي كما يعلم من كلام المص ومع ذلك كلام على السند لان السند
المذكور مناقضة وما ذكره فيه سندا ولو على الاستدلال
فيكون الايراد بوجهه منع السند فيجوز قدره وانت خبير
بانه وعليه اه كلا على السند على سبيل المنع وانه غير موجه قوله
اما اعتبار الاعتبار منفوذين اه فيه ان العلة الصورية
لا توجد في الخارج الا عارضة للعلة المادية ومرتبطة بها
فكيف يتحقق وجودها مع انها في الخارج متقدمة على المعلول بمرتبتين
وليس تحققها في الخارج الا على نحو التعين الارتباطي الذي هو عليه

قلت وايضا ان السؤال المذكور على هذا الطريق اعني منع تقدم
العلة التامة مناقضة لا تعقل اجمالي ولا معارضة كما ذكرناه
وما ذكروه سند لا دليل فما ذكره كلام على السند ولا يجدي نفعا
الا اذا كان السند مسلما وبالمنع وكما الكلام عليه ايضا لا له وكلامنا
محل بحث فليس كلامه في هذا المقام على ما ينبغي تامل قوله فان قلت
لا يخفى اما ان يفيد اراد قد يتوهم انه ايضا كلام على السند ويمكن تقريره
على وجه يجوز اثباتا للمقدمة المذكورة اما باختيار الشق الاول وهو اختيار
مستقر بين اولا وانت تعلم اما قوله وعلى الثاني يلزم غفلته عن اختيار
اخذهم لا بد له من بيان قوله لعل الارتباط المذكور بسط اه هذا مع كونه
غالبا يتبادر الى الطبع السليم بادي ما اشتهر فيما بينهم من الاجزاء
الى بحثه واقد اخذت هذه المقدمة في اكثر الدلائل المذكورة ثم
يؤيد المناقشة التي ذكرناها فيما سبق وقال في اي شيء هذا الشرط
من قبيل قولهم الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء كما نفع عنه ما

ما سبق من ان يلحق اعتبارين اعتبار كذا واعتبار كذا
والبحث الاول هنا هو قوله على الخارج فيه بهم الشيء
عين النقيض مستندا الى امر خارج فتفطن انتهى كلامه وفيه بحث
لانه لا يصح التوجيه بما ذكره في الاصل لان الشرط في مقابلة جزء
ليس بمعلل الصفة فتدبر قوله فلئن قلت هذا انما يتم في المركب
وجه التدبر انه يصح المقابلة وفي ارتباط
هذا الكلام على السند فلا يجدي نفعا قوله قلت نعم جميع الاجزاء
فيه اقدح الاجزاء الذي هو عين المركب الذي ليس جزء صورة
هو جزء من العلة فيصح مقدما عليها فلو كانت العلة التامة
ايضا متقدمة عليه لزم تقدمه على نفسه بثلاث مراتب كما ذكروه ولا
فيه كذب الذي زعمه دعاوى قد بينه الباطل والقول بان جميع الاجزاء
هذا المركب الذي ليس جزء صورة من العلة التامة لجزء عليها
بلا دليل بل لا وجه له وهذا انما يتم منه لانه لا اقتضاء في ان
جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة التامة لانها مجموع ما يتوقف

عليه الشيء فهي عبارة عن مجموع الاجزاء التي هي مركب مطلقا وبالاعتبار
الخارجية التي يتوقف عليها هذا المركب ولما كان مجموع الاجزاء داخلة
والصورية الاعتبارية المذكورة ايضا الكل المقصود عنده عما ذكره
بالجواب الذي زعمه صحيحا ولما لم يكن هذا الاعتبار انما هو مركب
الذي ليس له جزء صوري لم يتحقق الكيفية والتسليم فهي جميع الاجزاء
في المركب الذي له جزء صوري فاذن العلة انما هو ومنه
في المركب الذي ليس له جزء صوري فالاوجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك
الامر هذا وقد بقي انهم يقولون ان الاعداد كل مركبة من الوحدات
وهذا الجواب مما يرد جواب الحق
الصرفة وانما مراتبها ليس بعضها جزءا من بعض مثل الثلثة لا تتصور
مركبة من اثنين وواحد او من ثلث واحدات وكذا الاربعة وما بعدها
من المراتب فعلى هذا يكون ان يقال ان العلة التامة ايضا مركبة
من العلل الناقصة وليس شيء الاجزاء الذي هو عينها مركب
الكل واحد منها مع مجموع الاجزاء وعلى هذا الاعداد
من العلة التامة اصلا سواء كان مركبا من العلة المادية

المادية والصورية او لا وانت تعلم ان هذا الجواب ايضا
على تقدير تمامه انما يجدي نفعا اذا كان ما ذكروه استدلالا
على عدم تقدم العلة التامة لا منعا مع السند ما في هذا
المقام مخطور لك الحرام **قوله** واما ثانيا وهو ان جميع ما ذكر
من الاجزاء المركب من الواجب لذاته ومعلوله الاول فانه ايضا ممكن
وعلته التامة نفسه وكذا الحال في مجموع المركب من امور كلها
واجب لذاته فانه ممكن كما صرح به وعلته نفسه وكذا الحال
في مجموع الامور الواقعة في نفس الامر معا في زمان واحد سواء
كانت موجودة في الخارج او لا واعلم ان هذه الوجوه كلها فاسدة
في نفس العلة التامة مغايرة للمعلول اولا وبالذات وفي تقدمها
عليه بالذات او بالعرض ولا وجه لتخصيصها بتقدمها عليه هذا ويعلم
ان الفاعل المختار لا يلزم ان يكون خارجا عنه انما عدوه من اقسام
الخارجية من المعلول وان قام الكل لا يلزم ان يكون كذلك بنسبة

جميع آحاده بل بالنسبة الى شيء منها بل يحتمل ايضا القول بان الفاعل
ضروري في كل معلول وكذا يحتمل كل من وجوب مغايرته للمعلول
وتقدمه عليه كما في العلة التامة وتجليه يحتمل تلك الوجوه المذكورة
كثيرا القواعد المشهورة فيما بينهم ولا يخفى على الفطن تفصيلها
اللهم الا ان يقال ان تلك القواعد مخصوصة بممكنات الصرفة
فتدبر **قوله** ووجه التنفي عنه اه فيه بحث لانه يحتمل بالمعنى المذكور
هو الكل المجموعي المغاير لكل فرد فرد فان حكم الفرادى قد يخالف
حكم الجماعة كما ذكره المص فكيف انه كل واحد واحد ليستند على علة
لذلك المجموع الذي هو اركب من تلك الآحاد ليستند على علة غاية ما
الباب ان يجوز الاولى واحدة والثانية متعددة ولا يجوز ان
يقال ان علة المجموع هي علل الآحاد لان الآحاد وكلها اجزاء داخلة
في شيء اركب منها وليست مغايرة عن علته التامة بل داخلة فيها
وليس كذلك بالنسبة الى علل الآحاد لانها ليست داخلة

واخلاق العلة المجموعية كما انه ليس داخلة في الآحاد وسقطه
بل جهاته خفية وهذا من شبهات الكل المجموعي بالكل الافرادي
وقد مر ان في كلامه وسيجيء الاشارة الى الفرق بينهما
في حد ذاته لما لا خفاء فيه وما هو المشهور فيما بينهم ويجيء
في كلامه الاعتراف بما ذكرناه وبعد التنبيه والتي ليس
هذا الكلام لنظائره بقادح فيما ذكروه من ان جميع الموجودات
من الواجب الممكن فكل ذلك وبما يحتمله كل من مغايرة العلة التامة
للمعلول وتقدمها عليه في جميع الموارد في غاية الخفاء والاشكال
ومع ذلك القول بعلية العلة التامة فحق بحت او لا وجه لعلية
الشيء لنفسه ولا كما مستقدما عليه كما اشار اليه فتذكر فتامل
فتبصر بظاهر كلمة حقيقة كمال في تحقيق هذا المقام وما ذكره المص
في هذا المقام لا ينفع له في تحقيق المرام فانه مشحون بالتناقض
والاختلال وقد مر البرهان والاشكال وقال في حاشيته في

هذا التمام انت خبير بانه لو تم لكان تم اصل البرهان اذ لا يجوز
المعلول الاخير خارجا عن مجموع العلل وهو كل فرد من السلسلة
معلولا للواجب ان يبقى عليه جميع علل الاشياء وهو ما فوق المعلول
الاخير الى غير النهاية علة لمجموعها كما سنذكره وسنبين ان النظر المذكور
هنا لا يأتي اذ كالة ديدن في الفاعل المستقل انتهى كلامه تأمل **قوله**
ووهم الفوق انما ان الفوق بحسب الحكم وايهام المركب الذي يدخل فيه
الصورة وقد تحقق الفوق كما ذكرناه وليس انتفاء ما ذكره ولا دخل
للمركب الذي يدخل فيه الصورة بل مطلق المركب كيف ان يجوز عقلا
لواحد واحد وقد مر تفصيل الكلام فيه **قوله** وفيه نظر اه هذا النظر
مندرج فيما ذكرناه ولا وجه لايراد امثال ذلك الكلام وردها
قوله واذ قد انحلت الشبهة اه انت خبير بما فيه مما سبق قال في
حاشية ارادوا انه انحلت الشبهة في مادة امكان الصرفة
وبه تكثر تم الفرض ولا يضر بقاء الشبهة في مجموع الواجب والممكنات

والممكنات كما انه في صورة العدول الى العلة المستقلة انما يتم عدم
كونها جزءا من المعلول في الممكنات الصرفة ولا يضر كونها جزءا في المركب
من الواجب والممكن انتهى كلامه وفيه عدم اذ منه بانا مغايرة العلة التامة
لمعلولها التام في مجموع الواجب والممكنات كما انه قد مر عليه ذلك والعقل بان
الشبهة انحلت في مادة امكان الصرفة فقط ولم يظهر ما يحتمل
ويجد بك نفعا ما ذكرنا حاله فلا تغفل ويظهر منه حال قوله
كما انه في صورة العدول الى العلة المستقلة اه هذا والتفصيل بكل الفاء
وتشديد الصاد المهملة مبالغة الفاعل **قوله** فغير متوجه الا على من
استدل بعدم جزئيتها على القدم الزمني هذا الاستدلال الزمني تقدم كل مركب
على نفسه وانه يتم البطلان وقد ذكرناه فيما سبق **قوله** على ما سبق
اليه آخر الكلام هو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه اولى ما يستند اليه
اولى اجزاء اعلم انهم قالوا في الجواب عن الاية والشبهة انا اذا دبا الفاعل
المستقل بانا شرعية انه لا يستند المعلول الا اليه اولى ما صدر عنه وقد

في الجواب عن المتقدمين على ان الفاعل المستقل بالمعنى الذي ذكره وهو ما لا يتوقف
تأثيره على شيء آخر فلا يتم ما ذكره من التفاوت بين علة الجزء وفعل
الجزء وهذا مما ينبغي التدبر فيه ولا يخفى عليك ان الغرض ما ذكره
هو التنبيه على ضعف ما ذكره في تخصيص مستند الكل في حد ذاته لا في
المستند فلا يرد انه كلام على مستند المنع حقيقة فلا يجدي نفعا تأمل
واعلم ان الفاعل المستقل بالمعنى الذي ذكره وهو ما لا يتوقف
تأثيره على شيء آخر مستند الا اليه او الى ما يستند اليه او الى جزئه صادق
على كل من المجموع الذي هو مافوق المعلول الاخير الى غير النهاية
من المجموع الذي قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية وهكذا لان آحاد
المجموع الذي يدخل فيه المعلول الاخير مستند الى كل من تلك السلاسل
الغير المتناهية او الى ما يستند اليه او الى اجزائه والقول بان كل
جزء يفرض فعلية او الى ما يجدي نفعا اذا قيل ان الجزء علة تامة
لا علة واما اذا قيل بفعلية كل من تلك الامور فلا ولا حاجة الى ترجيح
كل من الجزء والعلة الا تحتم وجه ولا يخفى انه يلزم توارد المستقل

اجزائه اكثر فلا يتم ما ذكره من التفاوت بين علة الجزء وفعل
الجزء وهذا مما ينبغي التدبر فيه ولا يخفى عليك ان الغرض ما ذكره
هو التنبيه على ضعف ما ذكره في تخصيص مستند الكل في حد ذاته لا في
المستند فلا يرد انه كلام على مستند المنع حقيقة فلا يجدي نفعا تأمل
واعلم ان الفاعل المستقل بالمعنى الذي ذكره وهو ما لا يتوقف
تأثيره على شيء آخر مستند الا اليه او الى ما يستند اليه او الى جزئه صادق
على كل من المجموع الذي هو مافوق المعلول الاخير الى غير النهاية
من المجموع الذي قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية وهكذا لان آحاد
المجموع الذي يدخل فيه المعلول الاخير مستند الى كل من تلك السلاسل
الغير المتناهية او الى ما يستند اليه او الى اجزائه والقول بان كل
جزء يفرض فعليته او الى ما يجدي نفعا اذا قيل ان الجزء علة تامة
لا علة واما اذا قيل بفعلية كل من تلك الامور فلا ولا حاجة الى ترجيح
كل من الجزء والعلة الا تحتم وجه ولا يخفى انه يلزم توارد المستقل

لا معلول واحد يحتمل معه معلولا **قوله** اقوى في العلية والتأثير فما يستند
اليه اذا انه بل نقول ان ما يستند المعلول الى اذا انه العلية له من تلك
الحيثية وان كانت اذا انه كذلك **قوله** فلت فهو لم يكن تغيير
للكلام المذكور وتركه والافلا فما في انه يلغو ما ذكره من ان الكل
منها حيثية دون الاخر بل يكفي ان يقال يكفي اختيار السبق بالجزء
ما دون المعلول الاخير انه غير الغاية تعلق بجميع وهو معلول ما قبله
لانه غير الغاية وهكذا قوله فكل جزء اه قلنا لا يتعدى هذا اذا قيل
بعلية كل من تلك الاجزاء على الاطلاق وذلك لازم من العلية الاطلاقية
متحققة بينها كلها سواء كان تحققها فيها على السوية لا اذا ما ذكره وقد
اليه فيما مر آنفا فان قلت توارد العلة متحققة اه هذا التفريع
على ما ذكر من ان عدم العلية الاطلاقية متحقق فيها **قوله** قلت
توارد العلة التامة مطلقا ليس على الاطلاق كما يشهد به
فتش في بعض نصائحه فان اردت ان تعرف حقيقة ما ذكر

محال فارجع اليه الا انا نقول هذا الاشكال الذي ذكره **قوله** بل نقول هو
واقع فان العقل العاشر مثلا اذا اخذت تعلم ان العقل العاشر له
عشر علل فاعلية بالاطلاق بالمعنى المذكور تسع منها مركبة وهي السلسلة
التي تركبت من العقول الباقية والمبدأ الاول كالسلسلة المبتدأة
من التاسع الى المبدأ والمبتدأة من الثامن اليه فمن السابع اليه
وهكذا الى ان ينتهي صعودا تركيب فان العقل العاشر مستند الى
السلسلة الاولى واجزائها الاعتبارية والى السلسلة الباقية واجزائها
وما يستند اليها واحدة منها بسيطة وهي المبدأ الاول فان العقل
العاشر لا يستند الا اليه او الى ما يستند اليه فانه لا جزء له هذا
ثم اعلم ان العقل التاسع له تسع علل فاعلية بالاطلاق والعقل
الثامن له ثمان علل وكذا الكل من العقول الباقية سوى العقل
الاول فعلل متعددة فاعلية بالاطلاق وكل ذلك خطأ نزله ادنى
مسكة هذا بيان حال كل من العقول العشرة بالنسبة الى العلل الفاعلية

وإليه أشار المص بقوله بل سلسلة العقول الخ أه وبعد وجه الترقي
زيادة مناسبة هذا البحث فقد تبين قول في حاشية السلسلة بتبعية
التابع متبوعه فيه قوله على سبيل الحقيقة وتجوز فيه لقوله سلسلة العقول
الخ انتهى كلامه قوله لما يقال لا بد من علة لا يكون أولى منا بل لا بد
من علة لا يكون أولى منا بل لا بد من علة هي أولى منا وما ذكرناه معنى
عرفه على ما ذكره في بيان مدعى وهو وجود الواجب لذاته قوله
هذا أول المسئلة وعين النزاع اللازم أن يقول هذا ثم لا بد له من
دليل قوله فإن قلت إرادة العلة المستقلة مما لا يجوز أه هذا
جواب على أصل المسئلة الوجه آخر بحيث لا يتجه عليه الإيرادات المذكورة
البتة قوله وإن أراد أن هناك غير الأوسط يرجع إليه أه وجه
إرادته بقوله لا يكون له شريك في التأثير أن الشريك يكون
ما هو المقابل المقاوم له لا أنه من متممات فعل الأمور المندرجة
فيه هذا هو المعنى المتبادر من الشريك قوله فإن قيل هذا ثم المؤثر

المؤثر هذا جواب منع حصر الإيراد فيما ذكره المجيب من التشقيق وإشارة
إلى أنه فاعل بمنع الذي أورد على الشق الأول حيث قال وهو ضروري
أه وهم يتوقف لأنه فاعل ما أورد على الشق الأخير لظهوره وهذا كاف
فيما قصده ولا حاجة إلى إثباته في كلامه قوله هذا السؤال حيث قال فإذا
أخذ فالمؤثر شملته وبه آخر ما ذكر بل يقول لا نظر له فضل فضل
عن أن يكون له تعلق قوله فقط العلة القريبة المستقلة بهذا المعنى
هو ما فوق المعلول الأخير أه كثيرا ما العلة القريبة المستقلة بحيث
المذكور سلسلة مجموع الممكنات الصرفة هي مجموع ما فوق المعلول
معلول الأخير الغير الثابتة كما ذكره لأنه تمام المتصف بالثابتة فيها
قوله فإن قيل أو دبا المؤثر المستقل تمام المؤثر المجموع قريبا
أو بعيدا هذا راجع إلى المعنى المذكور آنفا قوله هو العلة التامة أي
تمام الثابتة التي هي المؤثر في السلسلة قريبا وبعيدا كما سيذكره
والأولى أن لا يذكر العلة التامة وكذا الحال في قوله العلة التامة

اعتبر جميع ما ولا يخفى عليك ان التفصيل الذي اورده المص هنا
لا يخلو عن كثير تعقيد قوله فاما ان يكون ما فوق المعلول الاخير مرتبة
سلسلة واحدة قوله سلسلة واحدة حال والمعنى اما ان يكون المؤثر
القريب التام ما فوق المعلول الاخير على انه سلسلة واحدة كذا نبغي
والاولى ان يقول بدل قوله على انه اه اي حال كونه سلسلة واحدة
قوله او يكون جميع تلك السلاسل بسببها يجتمع ان ايراده ما يكون المؤثر
التام فيما جميع تلك السلاسل بسببها حيث يجتمع في جميع ما ذكره اولا
من ان يكون المؤثر التام فيما فوق المعلول الاخير مرتبة سلسلة
واحدة لان جميع تلك السلاسل بسببها يرجع الى سلسلة
ما فوق المعلول الاخير مرتبة واحدة ولا تفاوت بينهما الا في ظاهر
ونظر العقل ويحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيما كل واحد
من تلك السلاسل لا يتم هذا اذا اريد بالمؤثر التام تمام المؤثر المجموعي
قريبا وبعيدا وكذا اذا اريد به ما يكون له في تلك المرتبة قريبا

او يكون من تلك السلاسل ليس كذلك بل
يجتمع فيما فوق المعلول الاخير
فقط دون باقي السلاسل م

كما يكون منهم من قوته قاهر
بحيث لا يحتاج م قيد م

كما او يعتبر بل يقول لا يتم الا اذا اريد ما ذكره اولا من انه حال كون
آحاد مستندة الا اليه والى المسند اليه اول جزئه هذا ثم ان قوله
وانت خبير فاضل انك خبير بالحق هو انه ليس على ما ينبغي تامل
يظهر لك حقيقة الحال في تحقيق هذا المقام وانه يحق الحق ويهدي
السبيل قوله واعلم ان الشارح العلامة قدس سره قرر الاول
ان يكون ظ بقاء على حد لا تقرير لطريق الاول لان التفاوت
بينهما اكثر مما كان بينه وبين ما كان عداه طريقا على حدة قوله
ولا شك في وجود ممكنات متعددة هذا ظ بناء على ما قيل من ان
الممكن لا وجود له بل الوجود الا للواجب وان الممكنات اوهام وخيالات
كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء لكن هذا طور وراء طور العقل فتامل
قوله وكل واحد منها محتاج الى علة فاعلية موجودة هذا مبني على ان
كل ممكن موجود لا بد له من علة فاعلية وان العلة الفاعلية يكون موجودة
لا بد ان يكون موجودة وكل هذا مبني على المقدمتين قد تقدم الكلام عليهما

اشارة الى الجواب يعني هذا لا يتعلق العقل ولا ام اثبات الواجب كما عقلية فلا يفيد فان قلت لم يحقق هذا الجواب
هذا ولم يتعرض له في اول الطريق الاول فقلنا ان ذلك الطريق ليس يتوقف على تلك المقدمة لا ردا فيما تقدم الا على
في وجود موجود ما اثبات الواجب ايضا ولعل هذا وجه التامل م

قوله فالعلة التامة فيه ان العلة التامة لشيء هي
جميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء فيدخل فيها كل واحد واحد من العلل
الناقصة كما هو مشهور فيما بينهم والفاعل من جملتها يتوقف عليه
المعلول سواء كان شرطا للتأثير او لا يجب ايجابه مقارنا لها كما
تلك الامور التي يتوقف المعلول سواء كانت شرطا للتأثير
للتأثير او لا فتلك الامور خارجة عنه لكنها مقارنة له فكيف
يكون هو العلة التامة وهذا معنى ما هو الظاهر من العبارة ولا شك
ان الفاعل المؤثر شيء وان قيد بالفاعل قيد على الوجه المذكور
لا يكون عين هذا الشيء وذلك بين فاندفع بما لا مزيد تأمل
وايضا العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول مما يحتاج
اليه المعلول كما ذكره قدس سره اولا ولا شك انه ذات شيء علة
نفسه بهذا المعنى بين البطلان والعلة التامة لو كانت علة بذلك
المعنى لكانت متقدمة البتة والتقدم بالعلية اما على سبيل المجاز

المجاز او بمعنى آخر والا فلا يتصور ان الشيء محتاج الى شيء آخر
بدون ان يكون ذلك الشيء متقدما على ذلك الشيء الاول فانه قد سبق
كما يمتنع تقدم العلة التامة على المعلول كذلك يمتنع كونها علة له
بالمعنى المتعارف ولو وجد منها التي يجعلها بهذا المعنى لا يشكل
الامر عليه ولا بد من بيان الفرق عنه قدس سره وقد يجيب فيما بينا
ما ذكرناه فيما سبق ثم ان اطلاق العلة التامة عليها في كلامه قدس سره
على سبيل المجاز كاطلاق ما على العلة القريبة فيه ان العلة
الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول على الوجه المذكور
وان لم يكن علة تامة حقيقة لكن لم لا يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو
خارج عنها فلا يتم ما ذكر من ان العلة التامة لا يتوقف المعلول على
ما هو خارج عنها لان العلة التامة لو اخذت حقيقة يتجه عليه ان
العلة الفاعلية المذكورة ليست كذلك وان اخذت ولو مجازا بعبارة
عن العلة الفاعلية المذكورة فلا نم ان المعلول لا يتوقف على ما هو خارج

فلا يخ اما لا يكون في الجملة الاولى

عنها ويمكن دفعه بان يقال اذا اذا نسبنا الجملة الثانية
الى الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية سواء كان ذلك الامر خارجا
عن الجملة الثانية معتبرا في العلل الفاعلية او في الامور المعتبرة معها
ولا يجوز وعلى الثاني وهو ان لا يكون في الجملة الاولى لا في العلة الفاعلية
ولا في الامور المعتبرة معها امر خارج عن الجملة الثانية اما لا يكون
الجملة الاولى الى العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها عام الجملة الثانية
فيلزم ان الشيء علة لنفسه وهو قطعي الاستحالة او بعضها فيكون
بعض من الجملة الثانية وهو العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها علة
لجميعها وهو ايضا محال لان العلة الفاعلية على الوجه المذكور الذي
مر ذكره مما يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها اي عن العلة
الفاعلية وعن الامور المعتبرة معها والجملة الثانية متوقفة اليه
على الامر الخارج عن ذلك البعض وهو البعض الآخر وعلى هذا يندفع
المنع الذي ذكرناه وذلك لان العلة الفاعلية لما كانت مأخوذة

مأخوذة مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتأثير
او لا امتنع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عن العلة الفاعلية
وعن جميع ما يتوقف عليه المعلول كما لا يخفى وبذلك اندفع ايضا ما اورد
بعض الفضلاء هاهنا امر آخر وهو ان مانع الامتناع اجتماع كل شيء
موجود الى علة فاعلية موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول
سواء كان شرطا للتأثير او لا لان المعلول المركب من العلة المادية
والصورية مثلا لا يتوقف على تلك العلة الفاعلية لان بعضها
يتوقف عليه المعلول وهو العلة المادية والصورية ومجموعهما
المعلول واذا اخذ مع العلة الفاعلية لا يصح المعلول ايضا والا لزم
اجتماع الاثنين وتقدمه عليه وهذا بعينه هو ما قيل في علية العلة التامة
وفي تقدمها على المعلول فلا يتوقف في العدول عما اليها ما مل فيه تأمل
قد قيل العلة التامة لا تقدم لها على المعلول اذ قد سمعت
ما يتعلق به وايضا ما قرره قد سلم في غير هذا الكتاب ان العلة

التامة بالمعنى المراد ههنا كما مر ومنه يعلم حال قوله والحق انه
امر وهذا المنع اه قوله اقول قد مر الكلام عليه اه قد عرفت ما فيه
فتذكر قوله فان الكثرة التابعة لا يقتضي اه هذا تابع لما ادعاه
من ان هذا اعجب فاطر لا يخفى على الفطن قوله واما ما قرر
الواجب هذا الرد فيه لانه لا شك ان سلسلة المعلول الاخير الى
الواجب تحتاج الى المعلول الاخير ايضا فكيف يجوز ما فوقه علة تامة
له قوله اقول هذا ايضا مما اه الحال فيه ايضا مثل ما مر قوله ولا يلزم
عدم دخول ما في العلة التامة فيكفي ان يقال اذا كان بعينه الاجزاء
داخلة في العلة التامة وان لم يكن دخلت في العلة العاقلة يفيض
العلة التامة للجملة الثانية هي نفس تلك الجملة مع امر خارج عنها
وهذا كالشيء الاول الذي ذكر فيه انه افحش لزوم تقدم الشيء
على نفسه بمرتبتين وان لم يلزم ذلك بناء على منع تقدم العلة
التامة فلزوم التقدم بمرتبة واحدة حالا يقبل المنع كما لا يخفى قوله

قوله فرورد ان الفاعل المؤثر في الموجود قد سمعت ما فيه فتذكر
قوله وذلك الامر الزائد الموجود خارج عن جميع الممكنات لا يوجد
ممكنا قد تذكرنا فيما سبق ما يجدي نفعا فلا تغفل قوله
ويمكن ان ينسب الجملة الثانية وهي جملة الممكنات الى العلل
الفاعلية يعني الفعلية بدون اعتبار الرابط كما سيذكره
المص وهذا اشارة منه قدس سره الى تقرير له ان يوجه به
وهو ان يقال اذا اعتبر العلل الفاعلية الفعلية بلا اخذ
اعتبار الرابط جملة واحدة واخذ الممكنات جميعا جملة
اخرى نسبنا الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يوجد في
الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية اولا اه ولا خفاء
في ان الشيء الاول يختص فيما يوجد الامر الزائد فيه معتبرا في
العلل الفاعلية الفعلية ويندرج ما يوجد الامر الزائد فيه معتبرا
في الامور المعتبرة موجودا في الشيء الثاني فهذا التقرير احضر من التقرير

الاول ولا تفاوت بينهما في اكثر الامور من الاجناس وغيرها
كما يظهر بالتامل الصادق قوله اقول لا يتاتى ابطاله اه سر اي
منه التفاوت بين الحالين الجزئية هنا بالوجدان وبين ابطال
هناك بالقاهر ودوام هنا بانحاء شتى عليها هنا لا هناك
وما ذكره في الوجه الاول يفيد ذلك لا ما ذكره في الوجه الثاني
فانه يعينه هو ما سبق تامل قوله وقد عرفت ايضا ان الفاعل
بالجبر مجموع فاعل الآحاد وهذا استدراج لمنع لزوم علية الجزء الاول
بالبالغ علة ولا يظهر وجه ذكره هنا لا هناك مع ان النسبة
بينهما على السوية قوله ويمكن ان يوجه كلامه قدس سره اه هذا
الكلام لم يوجد في بعض النسخ المنقولة عن خط المص اه و
لا يخفى انه وان كان اعتراضا من العبارة لكنه بلا ام ذلك من
المعنى قوله فيجوز ان يعرفوا به قوله فذلك هذا حاصل ما سبق
وخلاصة قوله فكونا عين المعلول بطلانه وبطلانه العلة التامة

التامة قد تقدم تفصيله قال في الحاشية اي لو كانت العلة
التامة عين المعلول لكان الفاعل المستقل جزء المعلول في الكلام
على تقدير امتناع ذلك وقد علمت ان امتناع كون العلة التامة
عين المعلول انما هو في الممكنات الصرفة انتهى كلامه وفيه
بحث يعلم مما ذكرناه فيما سبق قوله ولما لم يكن المعلول الاخير
علة لشيء من الآحاد فلا يدخل عدد مجموع علل الاختفاء في
انكار ارتفاع المجموع الى المعلول الاخير هو انكار ارتفاع الكل الى الجزء وانه
مكابرة وعدم علية المعلول الاخير لشيء من الآحاد يستلزم عدم
دخوله في علية المجموع فكيف ولو تم لدل على ان العلة الصورية
ليست داخلة في العلة التامة الكافية لمعلولها وقوله وفيه
اللفظ السابق اشارة اليه كما قال في حاشية هذا المقام
وهو ان المجموع بهذا المعنى موجود لان انتفاءه انما يلزم بانتفاء
بعض آحاده وهي بها موجودة وهو مغاير لكل واحد وكل

واحد داخل فيه فيلزم جواز صدور العلة التامة فلا يجوز المعلول الا فيه
خارجا عن العلة التامة وهذا النظر مخصوص بشيوع العلة التامة كما سبق
انتهى فافهم وقد قرره بعضهم هذا الوجه تحقيق الطوسي كما سيذكره رحمه الله
والاولى ان يجعله الفيه ظ بعلة على حدة لا تقرير الطريق السابق
وهو ان المؤثر التام القريب على شيوع هو شيوع اجزائه فيه ان هذا مشكل
ثم عدم الفرق بين الكل الافرادي والكلي المجموعي على الاجتماع هنا اما
ان يؤخذ بمعنى الكل الافرادي فيلزم ان يكون كل واحد من الاجزاء مؤثرا
تاما قريبا في المجموع واما ان يؤخذ بمعنى الكلي المجموعي فيلزم ان يكون
الشيء علة لنفسه والحق ان المؤثر هو الفاعل والموجد والبسيط
اكثر الكيات فاعلا والموجد والذ عدوا العلة الفاعلية من العلل
في رتبة من المعلول ومنه يعلم ان قوله لان المؤثر التام هو ما يتقدم
على المعلول بالذات ويمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدما يشكل بما سبق
لانه لا يكفي في المؤثر التام ما ذكره بل لا بد له من التأثير والا يكون

والايجاد والحق لا خفاء في ان بعض الكيات يحتاج الى امر خارج
كجزء العقول العشر مثلا فالقول بان المجموع اجزاء علة تامة
بعيد وكذا الحكم الكلي بان المؤثر التام القريب في كل شيء هو علة تامة
مشكل جدا ولو قيل العلة التامة علة علة تامة التأثير مهما لا يلام
سيما في كلامه لانه رفع عنه بعض ما ذكر كما لا يخفى على المتأمل ومع
ذلك هذا الكلام من الامور القريبة الى الحق الطوسي وكيف
يخفى عليه حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال ولا وجه لحمل امثال
هذه الكلمات العالية المبنية على امثال هذه المقدمات الواهية
اذا تقرر ذلك فنقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية اذا علم
انه روعي علة علة السلسلة الموجودة الغير المتناهية وهي اجزاؤها باسرها
بانها نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها ولم يرد في علة السلسلة
المذكورة بانها نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها ولعل ذلك
بناء على ان علة السلسلة المذكورة هي اجزاؤها باسرها كما ذكره ويحتمل

ان اجزاءها بسائطها ايضا لا يخلو عن احد الامور المذكورة والثاني ان
اجزاءها بسائطها ايضا مجموعا فعلها اي جميع اجزاءها لما قرره من ان العلة
التامة القريبة للمجموع هو جميع اجزائه قال لو ان يرد في علة السلسلة
المذكورة ثم ان قوله وعلة اي علة علة السلسلة انه كذلك
اي مقتصرة على علة تامة مركبة من مجموعها لكان العلة التامة القريبة
للسلسلة المذكورة مقتصرة اليها مستدرك في تقرير الدليل المذكور
مع قصر الدليل المذكور في علة السلسلة المذكورة تأمل وتنبه ايها العلم
ان هذا الدليل مستوفى بمجموع المقدمتين معا مثلا لا ان هذه السلسلة
مقتصرة الى علة تامة لكونها ممكنة مركبة من مجموعها ومن حيث الاجزاء
مجموعا وعلة التامة القريبة هي اجزاءها بسائطها كما تقدم من منع الموثر
التام القريب هي البسائط ممكنة مقتصرة الى علة تامة مركبة من مجموعها ومن حيث
الاجزاء وعلة اما ان يكون نفسها او بعضها اجزاءها او خارجا عنها
والاول محال كما سبق انه تقدم الشيء على نفسه وكذا الثاني والثالث

وقوله

والثالث لما تقرر من ان العلة التامة القريبة للمجموع هي جميع
اجزاءه ومحصله علم ان ما ذكره في ابطال الشق الثاني بدل على ابطال
الشق الثالث ايضا ويلزم من فرض الاقسام كلها امتناع وجود السلسلة
المذكورة لاستلزامه الخلف وهو وجوب استناد الى علة مع امتناع
استناده اليها وايضا انه متعرض لمجموع الامور الموجودة في نفس الامر
سواء كانت واجبة او ممكنة يعلم تقريره مما ذكرناه انفا ومنه يعلم
ان اثبات ان السلسلة الموجودة الغير المتناهية مقتصرة الى علة
تامة لا يحتاج الى كونها ممكنة مركبة من الاجزاء بل يكفي فيه كونها ممكنة
مركبة من مجموعها قوله وجه الاولية لا يمتنع التخلف بالنظر الى ذاته اه
قد تقدم ان الاجزاء بسائطها ايضا لا يمتنع التخلف عنها بالنظر الى ذاتها
بل يمتنع بالنظر الى كل واحد منها واستدلاله بقوله استدلالها
المعلل بما ربه على المعلول الى العلة قوله وعن الثاني بان كل جزء من الاجزاء
متقدم على الذات اه مبني هذه الوجوه الثلثة كلها على عدم الفرق بين

الكل مجموعي والكل الافرادي وانه بين وايضا ان المركب من الواجبات
متحقق
الصرفة لكن وقوعه على تحقق ما ذكره هو جميع اجزائه وهو ما عليه
وهم سبق الى علة العلة ما
او وقع فيه او خارج عنه والكل باطل لما مر من الدليل فهذا
الدليل يستقص به ايضا قوله وهي غاية تجمع فيه ان الكل ما هو مغاير
لشيء فهو ما دخل فيه او خارج عنه فيلزم ان يكون الاجزاء داخلة
في السلسلة المذكورة او خارجة عنها والكل منها باطل لما مر قوله لان
فيما سبق لو كان علة للاجزاء لزم فيه تسلسل ومع ذلك لا يتم الدليل المذكور
فيما سبق تدبر قوله وهذا الوجه
للمحقق وان كان الاولى ان يورد هذا الكلام واعتراض الكاتب عليه بعد ذكر
الوجه بلا فاصل ولا يظهر وجه التكرار الذي ارتكبه قوله واجاب
المحقق بالدليلين المذكورين بل بالدليل الثالث كما ذكره كل الدليل
الثاني لا يجري فيما لكونه تسلسلا وفيه ما فيه ثم المعلم ان اعتراضه على كاتب
متعاصر السند كما ذكره كاتب جواب المحقق ابطال السند وانما يكون

الى الكون مثلا جوهرا وجزءا كيف يستدل به وجه ما فيه هو ان الجزء الجوهر بالعلم لا يستدل به على اعدام الكلية التي جعلت سندا
تتبع هنا وفي بعض النسخ تكون تسلسلا بمعنى انه امر تخيلي فرضي لا يتعدى في الواجب فكيف يتحقق التركيب ووجه ما فيه ان
الفرضيات المعتبرة بعضها يكون التسلسل بها في العلوم العقلية لا سيما اذا كان مبنى الكلام على الفرض وايراد
البرهان انما هو على فرض عدم الواجب فافهم

لما عرفت في التحقيق المعقول ومجموع الامور الموجودة في نفس الامر والاول لما عرفت من المختلف في المقدمة المذكورة بقوله وهو ان المؤثر التام اه
وغيرها ما سبق للتلازم فكل في المقدمة هذا التحقيق ليس كذلك

يكون تقدما اذا كان مساويا له وكذلك قوله ولا خلاف في هذا
الوجه الاتي هذه المقدمة هذا تحصيل وما ذكره من ايجاب لا يدل عليه قوله
الموجد مستقل في الايجاد بان لا يستند وجوده فيه انه لو تم هذه
المقدمة للتلازم المقدمات السابقة لان الموجد مستقل في الايجاد
بالمعنى المذكور لا يجب الا واجبا بالذات وهو باطل كما لا يخفى
وهذا اولى مما سيذكره المص بعد ايضا لو ثبت هذه المقدمة
لا حاجة الى نقل الكلام الى مجموع الممكنات الموجودة بل يكفي ابطال
كل واحد واحد منها وايضا يتجه عليه بعض النقوض المذكورة
فيما سبق تدبر قوله اذ العلة مما يجب وجود المعلول عندها
لم توجد من الايجاد او شرط الوجود تدبر اقول هذه المقدمة
نظرية تثبت في موضعها وفيه كلام طويل الذيل فصل في ذلك
الموضع وسيذكر المص في الطريق الثالث ما يشير الى ذلك
وكان الاولى ان يذكرهما قوله ويلزم منه امتناع عدمه اه

لا حاجة الى اخذ امتناع العدم من اجل العلة اللازم من وجوب الوجود منها
بل يكفي وجوب الوجود فيما هو المعلوم في هذا المقام **قوله** لان عدم شيء
منها اي من الجواهر او من كل ما دخل فيه ليس مستفادا بالنظر الى ذاته
فانه وكل ما هو جزء منه ممكن بذاته فلا يوجد بنفسه ولا جزء **قوله**
قريب من الطريق الاول لاشتماله انه اقرب اليه ما نقله عن
العلامة الشريف قدس سره في تحقيق الحق فلا وجه لجعله طريقا على
حدة دون شيء منها كما اشار اليه **قوله** ولو تم ذلك اي احتياج مجموع
الموجد مستقل بمعنى المذكور لكفى في اثبات المطلوب وهو وجود الواجب
لذاته فيقال لا يخلو من علة بما يجب وجود المعلول ان من علة لا يحتاج
المعلول الا الى نفسها او الى ما صدر عنها فيلزم وجوب وجود
المعلول بها او بما صدر عنها وهو المعنى بالموجد المستقل بالمعنى المذكور
وهذا لا يجامع الا واجب الوجود ومنع العدم لكن هذا اي وجود
علة كذلك في الفرض المذكور وهو فرض انحصار الموجودات في الممكنات

لا تكون ان وجوب الوجود وامتناع العدم متلازمان لما قرره من
انهما اذا تقابلا في المضاف اليه كانا متلازمين واذا اتحدا فيه
كانا متقابلين وانما اخذ هنا المنع تقريبا واشارة الى انه يكفي
تقريبا لما يحصل منها ولا تفاوت بينهما بكثير فتامل **قوله** الجواب
عن ما اخذ له يعني ان الاعتراف بالمقدمة القائلة بان ما يمتنع
عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود لذاته ضرورة والحكم بانه ضرورة
على مانع الشيخ ينافي كون العلة التامة للممكنات
او لانفس المعلول لان المعلول يمتنع عدمه بالنظر الى علته التامة
فاذا كانت العلة عين المعلول كان المعلول ممتنع العدم بالنظر
الى ذاته فيلزم واجب الوجود بناء على المقدمة المذكورة تامل
وقد عرفت ما يجب بك في هذا المقام قد مر **قوله** والتحقيق ان علة
او ليس هذا الا تحقيق البرهان الاول الا ان الثالث على ان في

كون علمنا بالله تعالى فلا تعقل ولا شك ان ارتفاعها اولا لا حاجة

لهذه المقدمة بل تركها اولى **قوله** فقد قال في ابطال شرح الوجوب

اه الاولى ان يقال كلمة في بالا يقال فقد قال ابطال شرح الوجوب اه

بل الاولى ان يقال فقد قال ابطال شرح الامتناع بالغير **قوله**

فانهما متقارنان لو سلم التقارب فدولا يدل على الاحالة **قوله** و

لم يزد هناك على انه قال اه هذا نقل عما سبق من حرف المتن

والا فلا يليق هذا الكلام بنفسه كما لا يخفى على المتأمل والنقل

اعوادا ان لم يزد هناك على القدر المذكور امر معتد به والا فقد

فيه امر اخر مثل نفي جواز كونه عينا ايضا فافهم **قوله** انما يلزم

لو ثبت الاحالة اه هذه المقدمة ليست مدار الكلام المذكور

تأمل تدبر **قوله** فالدلالة غير صحيحة والكلام في الموضعين اه يدل

على هذا الكلام انه عرفا على بوجهين احدهما ان الدلالة غير صحيحة

بالبرهان التفاوت بين الطرفين فيه والثاني ان الكلام في

الموضعين ليس بتمام الا ان يقال قوله والكلام في الموضعين

اه عطف تفسير لقوله فالدلالة غير صحيحة وفيه بعد تدبر **قوله**

والعلة وقد فرضت معدومة قد يقال فيه ان فرضها معدومة

لا يجدي نفعا وقوله ولم يلزم منه محال لانا نستفيد كل معلول

فرض معه انتفاء علته مدفوع بان كليهما موجودان وفرض انتفائهما

لا يقدح وما يحله كل معلول واجب الوجود لغيره وهو علته وهما

موجودان وهكذا حال العلة بالنسبة الى علتها ومنه يستفاد

ما في قوله لانا نفرض عدم العلة والمعلول معا ويمكن ان يقال

ان الشيء اذا كان واجبا كان عدمه محالا بالذات وبالغير فعدم

المعلول محال اذا كان وجوده مستندا الى الواجب لذاته لانه يلزم

من عدم الواجب لذاته سواء كان وجوده مستندا الى ممكن دوم يستند

الى الواجب لذاته لا بالذات ولا بالواسطة فعدمه مع بقاء

علة الموجبة محال لانه يلزم تخلف المعلول عن علة الموجبة

واما عدمه مع عدم علته فقيل لو كان لوجد في الممكنات الصرفة
الغير المستندة الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم محالا فلا يلزم
وجود واجبا فثبت انما يجب به وجود الغير ما واجب بذاته
او مستند اليه هذا الحق ما ذكره المص في هذا المقام تامل لظهر لك
حقيقة الامر قوله ووجوب ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم فيه
تامل اذ القائل ان وجود الغير بمنزلة وضع المقدم لانه مؤدى المقدم
فلا حاجة الى وجوبه وفي الكل ما ذكره سلمه في الوجه الذي
ذكره في شرح المقدمة المذكورة او في تحقيقه كثب يظهر بالتامل الصادق
تدبر قوله كانت سلبا غير متشابهة وغير مترتبة الوضع
مقدم لا يلزم عدم الاثنان الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم كيف
وهناك وضع مقدمات غير متشابهة وهي وجوبات بالغير غير
متشابهة بناء على الفرض المذكور وايضا لا خفاء في ان الكلام
في شرح المقدمة بانه اذا لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب

واجب لغيره ولا وجه في بيانه الا الاخذ فتوله فلا يلزم وجود
شيء منها لانه مبني على المقدمة الثانية القائلة بانه اذا لم يوجد
واجب لغيره لم يوجد موجود اصلا تدبر قوله وتقرير البرهان ان اتفاقات
بين هذا التقرير والتقرير السابق فاحسب يتبين ان بعد
كل منهما دليلا على حدة وانت خبير بان اشارة هذا التقرير على
المقدمة القائلة بانه ما يجب به وجود الغير يجب ان يكون واجبا فهل
تامل اذ يكفي في المقدمة بانه ما لا يجب وجوده اولى من عدمه
لا يجوز موجودا تامل تدبر ثم اعلم ان هذا الدليل لو تم لزم ان
لا يوجد شيء من الحوادث لان العلة الموجبة للحادث
لا بد ان يكون حادثة لا قديمة والا لزم قدمه وحينئذ علتها
ايضا كذلك وهكذا فيتسلسل عدم الكل من تلك الحوادث
مع بقاء ما فوقه فيلزم تخلف المعلول عن علته
الموجبة لكن عدم تلك الحوادث المتحققة بالاسر لا يجوز

وان شيء مما لم يمتنع عدمه لم يوجد فلا يلزم ذلك كون الشيء محققا
لا نفس الامر فلا يلزم حادثا موجودا وهو منه علم ان هذا
الطريق الفيلسوفي افضل من ان يكون اقوى الطرق قوله واذا
حققت ذلك علمت انه اقوى الطرق اه فيه بحث لانه لا يعلم
بمجرد تحقيق ما سبق انه اقوى الطرق واوثقها لان المقدمة العامة
بان الشيء ما لم يجب لم يوجد في غاية الخفاء ومن النظريات التي
تحتاج الى انظار دقيقة ثم انه بالنسبة الى الطريق الرابع حكم
ما لم يعلم بعد قوله ولا خفاء في انه لا تفاوت بينه وبين هذا الطريق
تامل كما لا يخفى ولو كان الوجه انه لو لم يوجد وجب لذاته لم يتحقق
عدم شيء من الاشياء فلا يوجد موجود اصلا الى اخر الدليل لكان الامر
كما ذكروا ايضا هذا الحكم منه بناء على ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى الطرق
في هذا المسلك وهو ظ قوله اما الاول فظ من ملاحظة اه
وهو مما يقتضي انه من حيث هي هي وجوب ولا عدم اقتضاء

تاما فان اقتضى من حيث وجوده اقتضاء غير تام ضروري بالنسبة
وجوده راجحا بالنظر الى ذاته رجحانا غير واصل حد الوجوب
فان كان هذا الرجحان كافيا في وجوده لم يتحقق الممكن في وجوده الى
غيره بل كان مستقلا فيه فلا يلزم منه ترجيح احد المتساويين
ولا ترجيح على الاخر وكذا لا يلزم من ترجيح المرجوح ولا ترجيح بين
الراجح والمرجوح غير بين وحقيقة الحال في هذا المقام لا ينكشف
الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية لاحد طرفي الممكن هل يتصور ان يكون
اما الاولوية الذاتية لا تتحقق في الوقوع وبيان كل من هذا في مبحث
الامور العامة وسيجيء في الخاتمة ما يجديك نفعا في هذا المرام
واستبان منه ان الاول ليس بظ من ملاحظة مفهوم الممكن بل لا بد
هناك من انظار دقيقة ثم اعلم انه لو اقتضى ذاته بشرط امر عدمي
وجوده مثلا اقتضاء تاما ضروريا كان موجودا بلا احتياج الى امر موجود
ولا يرد نقض هذا الاحتمال من دليل الفلاسفة حتى يتم ما ذكره وقد سبق

منافي مدار الكتاب جميع ذلك فلا تغفل وسيأتي الكلام ايضا
بذلك ايضا **قوله** فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشيء ما لم يوجد
لم يوجد هذا ثم وان ادعوا البداهة فيه كما ان تحقق الذات
من حيث هي هي الوجود كما يقول المتكلمون ان ذات الواجب من حيث
هي هي تقتضي وجودها اقتضاء ما ضروريا وان وجودها زائد
عليها والفرق بين اقتضاء الذات وجودها واقتضاء وجود غيرها بان
الاول بسبب فيكون الوجود وان فرعه فكيف يكون لابديهة دليل وهذه
المقدمة غاية ورعليها جميع براهين اثبات الواجب لذاته سواء كانت
موقوفة على ابطال الدور والتسلسل او لا فالامر في اثباته ليس مشكل
ولذا قال بعض العارفين مقدس الله سره اي استدلالا بيانا
چون بود ٥ اي چون بي سخت بي تكلف بود ٥ اللام ثابت
على الصراط المستقيم والدين القويم والمنهج القديم **قوله** واحتياط
بالسلسلة اذا لم يكن في قسمها ما يعرض طرفا لها بالضرورة هذا ثم

ثم لان الاحتياط بان كان يجيء بها من حيث هي مجموع لا الواحد
من آحاد تلك السلسلة فقط انه ليس في سلسلة وللزوم طرفا ومن
كان الواحد منها او بكل واحد منها فان كان الواجب علة كان
قوله فلا والا فلا كما يظهر واعلم انه على تقدير صحة ما يدل
على انقطاع السلسلة المذكورة لا على بطلان التسلسل مطلقا
وكذا الامر على بطلان الدور كذلك فتأمل **قوله** قد يتبين ان كل
واحد من آحاد السلسلة اه قد عرفت ما فيه فتذكر **قوله** فلا اقل
من ان يكون موجد الواحد منها ابتداء لا يلزم هذا فوقه على ادعاء
يحصل به دفع شيء لا يستلزم ان يكون الشيء موجدا مطلقا فضلا
عن ان يكون موجدا ابتداء **قوله** فيلزم واقعا في تمام السلسلة هذا
الضم وسند دليل ما ذكره آنفا ولا يخفى عليك قوله فتأمل فيه
وفي انه لم لا يكون اه اشارة الى بعض ما ذكر من الممنوع المذكورة
قوله فيحصل بجميعها بدونه اه انت خبير بما فيه عاصر مرارا **قوله** لزم

توارد علتين على هذا المعلول وقوله لان ذلك البعض له علة موجدة

في السلسلة وقد مر فيه ان العلة الموجدة لا يلزم ان يكون

مستقلة ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج كذلك بل وقد يكون

وقوله النظر الثاني يعني بانه لم لا يجوز ان يكون علة كل واحد من الآحاد

هو الواجب مع ما فوقه فلا يلزم الانقطاع فعدم ذلك لو لم يكن ذلك

علة لبعض الآحاد قلنا ان اراد العلية الاستقلالية فمم قوله الا

تحقق كل واحد من الآحاد بموجده الواقع في السلسلة فيحصل

بدونه قلنا مم وانما يلزم ذلك الا لم يكن المخرج منه فصل في الوجود

بعض الآحاد وهو ممنوع اذ لا يلزم من نفي العلية الاستقلالية نفي العلية

المطلقة وان اراد العلية بالمعنى الاعم فعلية جميع الآحاد في سلسلة

لكن لا يلزم منه انتهاء السلسلة كما مرت الاشارة اليه والنقض على هذا

النسق قوله واذا كان علة لبعض الآحاد يلزم توارد علتين مستقلتين

على معلول واحد مم والسند ظ وقد مر اشارة اليه قوله فيستغني عنه

عنه هذا مم بناء على ما مر من ان الفرق بين الكل الافرادي والمجموعي

قوله ولا بد ان يكون معنا تامل فيه قوله فهذه تنقطع السلسلة

هذا ايضا مم لانا نتم اذا كان الواجب علة تامة وما يجد وحده

والمنع الذي اورده جماعة وانه علم وقد تعارف انه يجوز ان يكون

الموجد في هذا المقام هو ابطال التسلسل في العلل المستقلة واما في ابطال التسلسل

في العلل الغير المستقلة فيرد فيه بمنع كونه بوجه اخر ويحتمل ان يكون

قوله فهذا اشارة الى هذا فتامل فيه قوله ولا شك في وجود

ما انت فيه طاف هذه المقدمة وفي سائر المقدمات التي ذكرها في

بيان لزوم الدور والتسلسل مبنى على الطريق الاول من المقدمة الاولى

قوله فلا استبعاد تقدم الشيء على نفسه وتاخره عن نفسه في الآن

في ان كلا منهما لا يكون في صورة الدور علة وعلة معا لكونه علة متقدم

ولكونه علة متقدم ولكونه معلولا متاخر فلا يلزم الفساد

باعتبار دون الآخر وهذا مبني على ان العلة مطلقا متقدمة

على المعلول وقد تقدم الكلام عليه مفصلا واعلم ان امتناع الدور
اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الرازي فيما ذكره في مباحث
واما بالاستدلال فالامر فيه ظاهر **قوله** الاول برهان التطبيق قال في
شرح المواقف هو العمدة في ابطال التسلسل جريانه في الامور المتعاقبة
في الوجود كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كانت ترتب
طبيعي كالعلل والمعلولات او وضعي كالابعاد او لا يجري هناك
ترتب اصلا كالنفوس الناطقة المفارقة عن الابدان وليس التطبيق
متوقفا على ثبات العلة مع المعلول فيستدل به على ثبات ما هي عنده
الامور كلها انتهى كلامه وهذا على رأي المتكلمين كما سيظهر
واعلم ان الدليل الاول انما يجري في تسلسل الممكنات متصاعدة
في العلل لا متنازلة في المعلولات كما لا يخفى على ذي شعور **قوله**
بخلاف برهان التطبيق كما عرفت
فيعتذرون عنه بانه موهوم محض اذ لا شك ان الامر ترتب الاعداد
ليست بتفاصيل موجودة في العقول الناقصة لعدم الاحاطة

الاقدار باجمالها تفصيلا واما في الجملة الاعلى فلا بد ان يكون
موجودة تفصيلا والا يلزم عدم علمه بما كذلك وانه يستلزم نقص
في الواجب والحالة المنتظرة في غير من العقول المجردة وانه مخ
عندهم وايضا ان كلا من تلك المراتب متصفة بصفة ثبوتية
في نفس الامر مثل انها بعد فوقها فوق ما بعدها فلا بد ان يكون
موجودة ثابتة في نفس الامر لان ثبوت الشيء في نفسه
ثبوت المثبت له كما هو المشهور بينهم وانكار ارتقائها
بصفة ثبوتية في نفس الامر قريب من المكابرة هذا ولا يخفى
ان جريان برهان التطبيق لا يستدعي الوجود في الوجود
في الخارج بل يكفي فيه الوجود في الذهن وفي نفس الامر فالاشكال
باق لا يندفع بما ذكره الامام الا ان يقال ان اكثر المتكلمين لا يقولون
بالوجود الذهني ولا يلزم عندهم من نفي الشيء معلوما كونه موجودا
ولا يرد عليهم الا ما ورد لاصل انكارهم الوجود الذهني

المعدوم المطلق معلوما ومتصفا بصفة ثبوتية او كون جميع
المعلومات موجودات خارجية وكون جميع الامور المتصفة بالصفات
الثبوتية موجودات خارجية تامل في هذا المقام يظهر لك حقيقة
الحال وينبغي ان يعلم ان كل حادث لا بد ان يتحقق في نفس الامر
وقت وجوده امور غير متناهية لان العلة الموجبة له
سواء كانت تامة او لا لا بد ان يتحقق في زمان وجوده لا قبله ولا بعده
والا لزم تخلف المعلول عن علته المستقلة او تحققه قبل تحققه وهذا
ينافي العلية والكلام في علته كالكلام فيه وهكذا فيلزم
تحقق امور غير متناهية مترتبة معا في نفس الامر بدون اعتبار
معتبر وفرض فارض ولا شك ان هذا التطبيق على تقدير تحققه
خارجا ولا فرق في جريانه بين وجوده في الخارج ووجوده
في نفس الامر واعلم انه قد اعترض عليه بوجه آخر اعم وهو انه
محال اما لزم من تحققه اي من لا تناهي العلل والمعلولات

المعلولات وتمثل فصل عدد غير متناه متناهية بحيث يحصل جملة اخرى وهي
ان توهم فصله
توهم انطباق احدهما على الاخرى على الوجه المخصوص فيتوهم
التطبيق محالا ولا يلزم من ذلك استحالة شيء من اجزائه كما انه يجوز
قيام زيد وعدمه محال وكل واحد من جزئيه ممكن في نفسه
واجيب بانه اذا كان المجموع محالا لا بد ان يكون جزء منه او
او اجتماعهما محالا ولكن نعلم بالضرورة ان ما سوى عدم
التناهي ليس محالا قوله فتامل فيه لعل وجه التامل
فيه ما يجيء من ان الامور المتعاقبة في الوجود ايضا كذلك اذ
لا وجود للسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا في الخارج
ولا في الذهن متصلا وقيل لانه ان السلسلة الغير
المتناهية منها غير موجودة غاية الامر غير موجود في زمان
واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي زمنه
وجوده وجوده ويمكن ان يجيب ذلك اشارة الى ان الوجود

الخارجي قد ضبطها في الازمنة المتعاقبة الغير المتناهية
وهل يكفي هذا الضبط في تطبيق الامور الغير المتناهية
ام لا وقال الامام الرازي في المطالب العالية استقرأ
رأى بعد الاختبار مدت اربعين سنة متوالية على انه كان فيها
قد بر **قوله** ولا يوجد الامور الغير المتناهية مفصلا هذا
لا يتم في المبادي العالية كما سمعت وهكذا الحال في قوله و
لا في الذهن مفصلا ويعلم منه انه ضعف قوله لكن العقل لا يقدر
على استحضار ما لا نهاية له مفصلا **قوله** لجواز ان يقع آحاد كثيرة
شاهد بها فيه انه لا يجوز ان يوجد كل واحد في جملة الماضية
بازاء كل واحد واحد من آحاد جملة الزائدة بمعنى انه لا يوجد في
جملة الزائدة واحد لا يوجد في مقابلته واحد من جملة الماضية
فيلزم الدور بين الجملتين واما ان يوجد في جملة الزائدة
واحد لا يوجد في مقابلته من جملة الماضية فيلزم انقطاعها

لان التفاوت بينهما ليس الا بواحد وما ذكره من ان الزيادة
ربما يوجد في الاوساط ليس بظاهر في شيء من المقدمات المذكورة
ويقرب منه ما قيل في وقوع كل واحد من آحاد الجملة الماضية
بازاء كل واحد من آحاد جملة الزائدة اذا كانت الجملتان
موجودتين معا فان الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادها
ترتب والعقل يفرض في ذلك الممكن واقعا في نظام مختلف
ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة آحادها مفصلا بل يكفي
في فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتها اجمالا فيرد على التطبيق
بدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا محال سواء
كان بينها ترتب او لا وقال المص في حواشيه على شرح التجريد
فيه نظر لان الخصم ان يمنع امكان وقوع كل واحد من آحاد
الماضية بازاء واحد من آحاد الزائدة ويستند بامر ذلك
الوقوع ان كان في الذهن فيتوقف على وجود ما فيه مفصلة

والا فالامكان في الخارج فيتوقف على الترتيب ولا يجدي القدح
في السند بل لا بد من اثبات المقدمة الكبرى وما ذكره المحقق من جواز
ان يقع آحاد كثيرة من واحد بها بازاء واحد من الاخرى لا يستلزم
امكان ايجاد كل واحد منها بازاء واحد من الاخرى لان
مراده الجواز العقلي الذي هو الاحتمال فان فرض وجود
الدليل في هذه الصورة فيثبت بعض مقدماته فهو ممكن بمعنى احتمال
الوقوع ولا يكفي احتمال الوقوع في اجراء الدليل على ما نحن فيه
يثبت الامكان الذاتي فيقال لو كانت الامور الغير المتناهية
ممكنة لامكن وقوع كل واحد من السلسلتين بازاء واحد
من الاخرى لكن ذلك محال الى آخر الدليل ويتم في ممنوع الملازمة
ولو سلم الملازمة فلا يتم الدليل لما استفاده من انه يجوز زيادة
الكل على الجزء في الاوساط فلا يظهر الخوف انتهى كلامه وفيه ان
منع الامكان الذاتي كاف في الخط فبعد تسليمه لا يتجه شيء وانت تعلم

تعلم انه لا يتجه على التقرير الذي اوردناه تدبر وقوله لان الزيادة
ربما يجوز في الاوساط فيكون يعلم مما ذكرناه **قوله** ولا في الاواخر
لان وقوع الآحاد ولا يخفى عليك ان وقوع الآحاد هنا جائز
على التقدم والتأخر اذ التسلسل الواقعي في تلك الآحاد
فلو جاز ان يتم الزيادة في الاوساط كما ذكره في الجواب بالغير
الغير المتناهية لم يكن الاتفاق المذكور مانعا فما هو فيه
قوله ولما لم يكن الغير المتناهية ان قلت قد سمعت
قوله ثم اقول الامور الغير المتناهية مطلقا اه هذا الكلام
مذكور في حاشية الجديد للمحقق الشريف مع زيادة فارجع
اليها ومنع وجود هذه الجملة مستندا بانه لا وجود الا للآحاد
الغير المتناهية ناشئ من عدم التعمق والتدبر في الكلام وقد سمعت
ان مراتب الابعاد كلها ليست مركبة من مراتب الآخر منها
بل تركبها من الآحاد وفقط في يكن منع توقف بعض الجمل

على بعض آخر منها فتأمل **قوله** غير موجود اصلا لعدم اجتماع اجزائها
في الوجود فيه انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى التطبيق ووجود الزمان
المنطبق عليه مع ان اجزائها ليست مجتمعة في الوجود فيستقيم
دليلهم هذا بكل واحد منهما بل بالاعراض الغير القارة اي غير مجتمعة
في الوجود مطلقا **قوله** وقد يقال انا قد نجد بالوجدان وجود هذا النقل
اولا **قوله** فعليك بالتأمل الصادق لعل هذا اشارة الى الرد
في ان هذا الوجود هل يبقى في التطبيق اولا وقد تبين ما يجب
تفاقدنا **قوله** وايضا نفس الابن موقوفة على بدنه الموقوف
على نفس الاب هذا انما يرد على بعض الحكماء القائلين بحدوث
النفس الناطقة بحدوث ابدانها واما على ما قال بقدمها
فلا يلزم هذا ولم يتعرض المص للجواب عن هذا الاعتراض **قوله**
ولا يضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة او يكون
وجود امور غير متناهية في ازمنة غير متناهية سواء كانت

كانت تلك الامور الغير المتناهية المتحققة في الازمنة الغير المتناهية
متوقفة اولا كما يظهر من الادنى تأمل **قوله** ولما ترتب
باعتبار تحققه فيه ان الترتب والاجتماع متنافيان في هذه
الماهية لان تلك الامور بنفس الامر من حيث انها مترتبة
ليست مجتمعة والترتب والاجتماع اذا كانا متنافيين كما
هذه الامور كالامور المترتبة الغير المجتمعة وكانت الافلاك
تأمل فيه **قوله** الوجه الثاني من الاعتراضين وجه
الاعتراض حيث قال واعترض عليه بوجهين الاول ان البرهان
قوله انما لا نزاع الثانية ان لم ينطبق على تمام الاول
العبارة على نفس تعريف البرهان ليست مانعة بين حيث انه ان لم
بازاء كل من الاولى واحد من الثانية فقد وجد من الاولى
جزء لا يوجد لا يوجد بازائه جزء من الثانية فالاولى ان يقول
لانه ذلك مستند الى عدم اللزوم المذكور يجوز ان يكون لا يوجد

جزء من الاول كما لا يوجد ذاته جزء من الثانية بل يجزنا على تقدير مقابله
اجزائها باجزائها **قوله** او الى تلك العبارة لا فرق معتد به بين هذه
العبارة وبين ما ذكره اولا فلا وجه لتغييره الى تلك العبارة بل نقول
ولذا كان مآل الاعتراض عليهما واحدا على
الحال بين ما ذكره اولا وبين العبارة الاخرى بان هذه العبارة بين
ايضا كذلك كما لا يخفى على المتأمل المنصف فعلى هذا الاعتراض
بناء على ارادة المنقطعة بالدقيق فافهم
بناء في المنع على التي اوردناها في هذا المقام تأمل تدبر **قوله** ولا ام
من عدم قبول ما اورده هذا المنع بالحال هو المنع الذي اورده اولا فلا
تغيير العبارة نفعا وهذا اخل فيه **قوله** وانت خبير بان شيئا
من هذه المنوع الاربعة وهي ما اورده على اصل البرهان المذكور
اولا وما اورده على العبارة التي غير الاصل البرهاني المنوط
الثلثة يعني انه لا يرد عليه منها فلا وجه للعدول عنه وتغييره
واعلم انا ذكرنا في بيانه لا يرد عليه كيف ولو دل على
ان شيئا من هذه المنوع لا يتوجه على شيء من العبارة فلنا

التطبيق فيجب وجوه تحريره جار في العلل المتسلسلة الى غير النهاية
وكذا في المعلولات الغير المتناهية الى غير النهاية وقد تبين انه
جار في الامور الموجودة الغير المتناهية المترتبة وضعا بعضها
فلو شمل البرهان واقوالنا في كل ما يدعى تناهيه تدبر قوله
وفيه نظر لان اللازم على تقدير عدم التناهي اه انت
تعلم ان العقل اذا توجه الى واحد واحد من الامور الغير المتناهية
على سبيل التفصيل يجوز ما ذكره ثم ان يجوز الكل جملة متناهية
متناهية فارقة عن تلك الجملة داخلة في السلسلة الغير المتناهية
ولا يلزم الا يكون وراء الغير المتناهي علة واما اذا توجه الى
مجموع الامور الغير المتناهية اجمالا يجزم بما ذكر في الاستدلال
فما ذكره ناشئ من عدم الفرق بين الاعتبارين وتامل قوله
فلذلك زعم بعض المتاخرين اه يعني لما كان هذا التوهم
غير تام لما مر زعم المتاخرين هذا البرهان لهذا الكلام فورد

فورد عليه انه ترك هذا الدليل وتمسك بهذا التضعيف
وقد نقل عنه في حاشية انه قال الزاهد الشيخ قدس سره
في حاشية شرح التجريد انتهى كلامه ولا بد من الرجوع اليها
حتى يظهر حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال جدا قوله اقول
ويمكن تقرير البيان بوجه هذا قريب جدا من التقرير المذكور
اولا والتفاوت بينهما بزيادة اعتبار هنا وما يدعى
احدهما يدعى الاخر فتامل قوله وهذا البرهان يجري في
تسلسل المعلولات لكنه لا يجري في بعض ما يدعى تناهيه
كالابعاد والامور المترتبة وضعا التي لا يعتبر فيها
التقدم والتاخر وضعا وهما متضائفان ويبقى ان يعلم
ان هذا البرهان يجري في الامور الغير المتناهية المترتبة المتضايفة
ايضا كحركات الافلاك والازمنة فان كل واحد واحد
منها معلول لما قبلها ومتاخر عنه وكان العلية والمعلولية

متضايفان كذلك التقدم والتأخر وكذلك يجري في الامور
الغير المتناهية الموجودة معا المترتبة باعتبار زمنية حدوثها
كالنفوس الناطقة المتعلقة بالبشر على رأي هذا البرهان ايضا معترض
على رأي الحكماء وانت خبير بما مر الامر اب الاعداد الغير المتناهية
موجودة مفصلا في العلم الاعلى وفي اصل الامر فيجري هذا
البرهان ايضا فالمعترض على كلام الرئيس تدبر قوله البرهان الثاني
هذا البرهان ايضا معترض الامور المذكورة فيما تنفصل وهذا
غاية الضعف كما سيظهر فان هذا الحكم من قبيل ان هذا واجب
وقوله في توضيح المنع وسنده ليس على ما ينبغي كما سيعلم قوله واجب عنه
بانه ليس من هذا القبيل اي هذا اجنب نظر كلام على ما يوجد في السند
ويوضح فلا يجدي كثير نفع وانما قلنا اجنب النظر لان في آخر هذا
الجواب ما يشعر بانه اثبات المقدمة بعد تدبر قوله ان هذا البرهان
حدس او هذا على تقدير كونه كذلك لا يجوز حجة على الغير قوله

قوله ولبث شوى اه تأمل فيه فيعلم فيه هذا آخر الكلام
في المقصد الرابع والكلام في نحاته ان شاء الله تعالى ايضا قوله
قالوا يمكن ان يكون احد طرفيه اولى لذاته قال بعض المحققين في
اثبات هذا المطلب انه مع ذلك الرجحان لو لم يجز وقوع الطرف
المرجوح تقطع الذات الممكن ولم يكن ممكنا مفروضا وهكذا
ولو جاز وقوعه تقطع الذات الممكن لجاز رجحانه على الطرف الراجح
تقطع الذات اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا يكون ممكنا فانه
مقتضى ذات الممكن وهو رجحان الطرف الراجح ورده البعض
بان هذا انما يتم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الطرف الراجح
على سبيل الوجوب واما اذا كان اقتضاؤه له على سبيل الرجحان
ايضا فلا لانه يمكن تسليم ان ما يقتضي ذات الممكن اولويته
ممتنع بالنظر اليه فان اصل الشيء انما هو في حد ذاته اقتضاء ممكن
اولوية احد الطرفين مع عدم امتناع الطرف الآخر فيتعلق الخصم

لم لا يجوز ان يجوز اقتضاء الممكن الاولوية على سبيل الاولوية
وهكذا الى حيث ينقطع الاعتبار وجواز رجحان الطرف
المرجوح في شيء من تلك المراتب نظرا الى ذات الممكن لا ينافي
اقتضاؤه رجحان الطرف الآخر لان الطرف الراجح في كل
مرتبة من تلك المراتب راجح بالنسبة الى الممكن لا واجب فلا يناقضه
جواز وقوع الطرف المرجوح جوازا مرجوحا فتأمل ثم اعلم ان
هذا السؤال المذكور في حاشية المحقق الشريف قدس سره
نشر الجواب ودفعه بان الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن نظرا
الى ذاته فلا يرد الايجاب على تامة منها وبعد الوجوب او امتناع
هذه الاولوية دفع توهم جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير
احتياج الى غيره وانما الممكن لا يستحق في ذاته في حصول اولوية
لاحد طرفيه من غيره فلا يعلق به غرض لان الممكن مع هذا الاتصاف
مطلقا سواء كانت الاولوية كافية او لا
وبدونه محتاج في ترجيح طرفيه الى غيره وبذلك يتم الاستدلال بوجوه

بوجوه على وجود الصانع انتهى كلامه **قوله** اذ على تقدير
تحققها يرجح الطرف الآخر في الاستغناء لوقف الاولوية
على انتفاء تلك العلة تأمل لا يخفى من بيانه **قوله** الاول انا لا
انه لو تحقق سبب الطرف في المقابل اه هذا منع لمقدمة ضمنية
غير مذكورة في الاستدلال صريحا لكن ينبغي عنها قوله اذ على تقدير
تحققها يرجح الطرف الآخر تأمل **قوله** فانا نعلم قطعا ان الشيء
الواحد في زمان واحد لا يمكن ان يوجد قائما وقاعدا او متحركا
وساكنا الا خفاء في انه تلك ليست متناقضة بل متضادة
او متقابلة بالعدم والملكة **قوله** وما اعتبره القوم في شرائط
التناقض هو شرط لكلية الحكم لا لكثرته اه هذا مردود بما يرد
على الوجه الثاني كما سيجيء والاولى ترك هذا الكلام والاقتصار
على الوجوه الثلثة الآتية سيذكرها **قوله** ولا يخفى ما في هذا الوجه
قال فيما نقل عنه لانا القوم جعلوا وحدة الاضافة من شرائط

التناقض فاذا بقي على عمومه لم يكن التناقض مع اتفاق الوجه
اما التخصيص بما بعد العلة او الوجه الآخر انتهى كلامه واعلم ان التحقيق
ان المعتبر في التناقض هو وحدة النسبة الثبوتية التي هي مورد
الايجاب والسلب اي الوقوع او اللاوقوع واعتبار الوحدات
الثمانية وغيرها انما هو بملاحظة وحدة النسبة المذكورة
والاضافة الى العلة في المواد المذكورة ليست متعددة في
النسبة الثبوتية بل العلة انما كانت متعددة في الوقوع واللاوقوع
فالتناقض باق ولعدد علة الوقوع واللاوقوع لا يتعدد به
ومنه يعلم ضعف الوجوه المنقولة الى ذكرها اما الاول فلان تخصيص
الاضافة مع بعد عن كلامهم مردود بان النسبة الثبوتية اذا
تعددت بأي وجه كان لا يتناقض الوقوع او اللاوقوع الوارد
عليها واما الثاني فظاهر واما الثالث فلان المواد المذكورة ليست
محالا وان رفع الآخر كما اشرنا اليه **قوله** والانكار اولى من

من الآخر مطلقا فيه خفاء ولا بد من ازالته **قوله** ثم ان ارتفاع
المانع غير معتبر في كل علة تامة عندهم هذا اشارة الى رد التوجيه
الذي اختاره المورد **قوله** وفيه انه انما يحتاج امتناع الطرف الآخر
لا خفاء في ان ترتب البحث يقتضي ان يقدم هذا الايراد على الثالث
ايضا على الايراد الاول **قوله** وهذا انما يتم مقتضيا بواسطة
او بغيرها هذا الشق ليس من قولهم ما يجب الوجود من غير التفات
تجريد النظر الى ذاته من غير التفات الى غيره بل العلة بعد ما ذكره
قدس سره وعلم منه ضعف قول فلان اقتضاء الخصوص الغير منه ربما يناقض
ه وكذا الحال فيما ذكره في حاشية شرح التجريد حيث قال لا يخفى
ان هذا التكلف فان معنى قولهم ما يجب الوجود من غير التفات
الى غيره انما يلزم هو وحده مستقلا بالوجود وذلك لا ينافي
الواسطة في الوجود انتهى كلامه **قوله** اذ لا يلزم من امكان المعلول امكان
العلة اه هنا سؤال وهو ان عدم المعلول ملزوم لعدم العلة

الاول والمستلزم للمحال محال ولذا اشتهر ان استحالة اللازم يستلزم
استحالة الملزوم فيجب ايضا عدم المعلول الاول محالا وكذا يجب
ان الملزوم للمحال محال مطلقا وعدم المعلول الاول محال بالغير
هذا وبقي ههنا كلام فوق ذلك وهو ان امكان الملزوم بدون
امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينفي
الملازمة بينهما واما امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته
وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذاته لا الملزوم لا امكانه
بالقياس الى ذاته ولا يتوهم ان هذا فرق لا امكانه بالغير فان
ذلك انما يجعله الغير بحيث يستوي نسبته ذاته الى الطرفين وما نحن فيه
امكانه بالقياس الى الغير لا امكانه في ذاته لسبب الغير وشتان ما
بينهما كما اذكره لبعض من جانبه لشيخ التجريد فاحفظ فانه حقيق
جدير به قوله فاني ما يفرض مانعا عنه فهو على تقدير وجوده هو
المعلول الاول وهذا لم يجوز ان يكون المانع عنه ممتنعا بالذات كيف

كيف يكون المانع ممتنعا بالذات

كيف يكون المانع ممتنعا بالذات

كيف يكون المانع ممتنعا بالذات

كيف لا وتصور الوجود لا يتوقف على تصور العدم اصلا بخلاف
عدم العدم فانه يتوقف على تصور العدم مرتين انتهى كلامه وذلك
مع ظهور سعد رفيعا بينهم قوله ولا يبطل السؤال بطلان السؤال لو لزم
العلل انما يظهر اذا كان ترتب العلل كافيا فيه تامل قوله واجابته
قدس سره في حاشية شرح التجريد على اصل هذا الايراد اعلم ان
السؤال الذي ذكره قدس سره هذا الجواب فيه هو ان اجمال العقلا
على ان الممكن محتاج الى فاعل لتعدد الوجود مغاير لماهيته واكثرهم
على ان ذلك لامكانه وقبوله وهذا الممكن هو الذي اذا
نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يكن له ذاته وجود ولا عدم فهو لا يكون
الا بجعل جاعل ذاته له طارء وجودي او عدمي فلا يحتاج
الى فاعل موجود مغاير لذاته هذا كلامه قدس سره بعبارته في تقرير
السؤال الذي فيه بظهر لك التفاوت بين هذا السؤال
وبين ما ذكره المص قوله اقول فيه نظر لان احتياج الممكن الى العلة

ههنا ليس معنى الشهور بل مطلق ما يتوقف عليه الشيء وجودا
او عدما **قوله** وان اشير الى ما فيه من التفصيل وهو الفرق
بين امتناع المانع في نفسه وبين امتناع الممانعة وما ليس امتناع
المانع جزء علة ما يمتنع المنع عنه لا يمتنع مانعه **قوله** كما في
الوحدة ونظائرها من الموجودات المتكررة ههنا كلية مشهورة
فيما بينهم ذكره صاحب التلويحات وهو ان كل ما تكرر نوعه اي يتصف
اي شخص يعرض منه بطبيعته هو اعتباري اي كل نوع كان بحيث
اذا فرض ان فرد منه اي فرد كان موجودا يجب ان يتصف ذلك
الفرد بذلك النوع حتى يوجد ذلك النوع فيه مرتين مرة على انه
حقيقة ومرة على انه وصف فانه كيف ما يكون اعتباريا لا وجود له
في الخارج لتلازم التسلسل الامور المعتبرة الموجودة معا كالقدم
والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم والتعين والوحدة
وكذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا وننقل

ننقل الكلام الى امكانه حتى يلزم التسلسل في الامور المعتبرة الموجودة
معا وهو محال هذا كلامهم في تلك الامور المتسلسلة ليس اعتباريا
محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار ولا شك ان الظاهر
جانب العلل او من جانب المعلولات فلو تم ما ذكره المص
لدل على ان التسلسل في تلك الامور مطلقا سواء كانت موجودة
في الخارج او لا وهو باطل وهذا قوله وفيه ما لا يخفى اشارة الى
ما ذكرناه **قوله** على ما مر في تحقيق الطريق الثاني والثالث
من المسلك الاول قد عرفت ما فيه فتذكر **قوله** فهو واجب
عندهم فيه بحث لانه كيف يكون واجبا عندهم مع افتقاره
الى امر لا يستند اليه وانه ينافي الوجوب الذاتي بالاتفاق
قوله فيجاب عن جميع تلك الاعتبارات اي ادنى علة موجبة
انت خبير بما فيه فيما سبق **قوله** ان الامور الاعتبارية
مطلقا لا يلزم منها الوجود اصلا هذا على اطلاقه ليس بصحيح

لان الموجودات الممكنة كلها متوقفة على الامكان والاحتياج
والتأثير والوجوب السابق وكلها من الامور الاعتبارية
وقد صرحوا به وما قيل من ان عدم المانع كاشف عن امر وجودي
فمردود بانه تكلف فان بديهة العقل لا تجوز ان يكون العدم
مؤثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف على التأثير فيه كما يجوز توقفه
على امر وجودي فعلى هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء في وجود
الآخر من حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط واما من
والصورة من حيث عدمه معا كالمعدات او لا من حيث عدمه الطارئ
على وجوده ويمكن ان يكون قوله فتأمل فيه فانه محل التأمل
فان جميع هذه الاعذار واهية اشارة الى ما فصلناه في
بيان حال تلك الاعذار قوله بل الوجه ما تذكر مستظهر ما فيه الفصل
قوله واورد عليه ما اورد في الوجه الثالث على التقرير الاول
يرد عليه الايراد الاول ايضا كما لا يخفى على المتأمل قوله وهو

هو في الحقيقة يعود الى التقرير الاول فيه تأمل لان الوجوب
هناك بالنظر الى الاولوية المستندة الى الذات وههنا بالنظر الى
الذات والتأثير على بعض الايرادات المذكورة هناك قوله ضرورة
معية التقدم بالذات هذا انما يتم اذا وجب ان يكون المتقدمان
معلولي علة واحدة واقتضاء معية بالذات لذلك محل تأمل قوله
ومرجوحية مستلزمة لامتناعه الى آخره هذا انما يتم اذا كان اقتضاء
الذات رجحان الطرف الراجح على سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضاؤه
على سبيل الرجحان ايضا فلا لانه يجوز ان يكون امر مرجوحية اذا كان بالوجوب
كانت مستلزمة لامتناعه واما اذا كانت لا بالوجوب فلا بل يجوز
اقتضاء الذات الرجحان على سبيل الرجحان ايضا فلا يجوز الرجحان واجبا
وكذا مخالفه وهو المرجوحية واذا لم يكن المرجوحية واجبة
لا يجوز الطرف المرجوح ممتنعا بالنظر الى ما اورده اعني على الدليل
الذي اخترعه بعض المحققين كما نقلناه تفصيلا ولو سلم فلا يجوز

على الامتناع الذاتي وامتناعه مطلقا مستلزم لوجوب الطرف
الآخر كذلك لا لوجوبه الذاتي فتأمل فيه فيه قوله الى
امكان وقوع كل طرف لما توقف على رجحانه فيه
انه لا يتوقف امكان الوقوع على رجحان ثم يتوقف الوقوع
على الرجحان قوله يمتنع لا يلزم الطرف المرجوح راجحا حال كونه
مرجوحا هذا الامتناع انما هو بشرط الوصف لا في زمان الوصف
لانه انما يلزم كذلك لو كان وصف في زمان تحققها ضرورة والوجوب
اللازم له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور في الطباع انما
هو الثاني فتدبر قوله وهو ايضا محال هذا مبني على ان امكان المحال
محال كما هو المشهور لكن عدم العقل الاول محال وامكانه ليس محالا
واقع متأمل قوله قلت بعد اثبات انه لا يلزم احد الطرفين
اولية لذاته احتاج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري هذا
مخالف لما ذكره المص في حاشية شرح التجريد من ان مقتضى التساوي

التساوي هو الاحتياج الى امر مرجح فلم لا يجوز ان يكون ذلك المرجح
عدم طرف الآخر فان قلت في دفعه بدعوى الضرورة
في ان تحققه الى غيره في الوجود ولا بد من مؤثر موجود ولهذا حكموا
بان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول بخلاف غير تلك العلل وان
غير العلة الفاعلية لا يكون علة تامة امكن دفعه على تقدير الاولوية
بهذا الدعوى ايضا بان يقال اذا ثبت احتياجه الى الغير ثبت احتياجه
الى مؤثر موجود بكلام تلك المقدمة فان قلت بديهة العقل انما
يحكم بذلك في المساوي العلة فيه دون ما وجوده اولى قلت
كما ان يقول اذا جوزتم ذلك على تقدير الاولوية فلم لا يجوز على
تقدير التساوي ولا بد لذلك من بيان انتهى كلامه واعلم ان
الاولوية الذاتية لو كانت كافية في وقوع الممكن لم يكن اثبات
الواجب ولذا اشتهر ابطالها وكذا اذا لم يكن كافية فيه
لكن جاز ان يلزم الاحتياج خارج عن ذات الممكن الذي

يتوقف على وقوع الطرف الراجح عدم الطرف المرجوح
وذلك لان لنا ان نفرض ان الطرف الراجح هو الوجود فيجوز
ان يوجد الممكن من غير حاجة الى مؤثر موجود فيلزم الامر المذكور وكذا
الحال في صورة الترك ثم انه اذا ثبت ان العلة التامة علة
ضرورية في معلولها وان الممكن لا يوجد بعد عدم ثبت الواجب سواء كون
الاولوية الذاتية وهم تكن كافية في الوقوع او لم يتحقق اصلا فلا يتوقف
ثبوت الواجب على تحقق تساوي طرفي الممكن وعلى ما ذكرناه
ضعف كلام المص هنا من وجوه تدبر **قوله** لا يلزم امكان
وجوده في وقت وعدمه في وقت اخر وايضا هذا الدليل لا يجري
في العلل الاتية بالنسبة الى معلولاتها فلا يثبت دعوى الكلية
كذا ذكره المص في حاشية شرح التجريد **قوله** منافي لما قرره
من ان العلة التامة قد تكون بسيطة وكذا ينافيه القول بعلية
الامكان والتاثير والاحتياج والقول بان الامكان والاحتياج

الاحتياج وما يساويهما موضوعة اولا ومفروغ عنها عند
طلب العلة ثم يستعمل في بعض منها ومع ذلك يصدق تعريف
العلة عليها **قوله** اللهم الا ان يتكلف ويقال المعلول
بالحقيقة هو وجوب الوجود هذا البعيد بل هو خلاف الواقع
قوله ومصادم لما قرره المتاخرون منه وكذا يصادم القول
بزيادة الوجود مطلقا ذهنيا او خارجيا والصفات السلبية
على الوجود كلها من الامكان والاحتياج وغيرهما وايضا يصادم
القول بانضمام الهيولى بالصورة في الخارج مع تقدم الصورة عليها
في الوجود الخارجي وان اردت تفصيل الكلام فارجع
الى ما ذكره المص في حاشية شرح التجريد وله مزيد توضيح ربما
يعبر عليه في تعليقاتنا واعلم ان التقدم في الماهية التي ذكرها
انما هو في الوجوبات او في الوجودات او فيهما معا وكذا الحال
في سائر الصفات الزائدة على الوجود **قوله** بان الشيء الواحد

لا يوجد له الا وجود واحد وكونه هذا في الوجود الخارجي
فقط او انه حال في الوجود الذهني ليست كذلك **قوله**
واعلم انه لم يرد الشيخ الرئيس وغيره يعني انهم لم يريدوا
على الاستلزام ولم يدعوا التقدم فلا يتوجه ما ذكره المتأخرون
من التقدم تاما عند الكل كما انه ليس بتام عقلا ولا بالبديهة
ولا بالبديهة هذا آخر ما قصدنا ايراده في شرح اثبات
الواجب الوجود وبحمده الذي يسر لنا اختتام الكتاب
والصلوة والسلام على نبي الملك الوهاب
في اوايل جمادى الاخرى سنة عشر ومائة
ومائة والف في يوم سبت
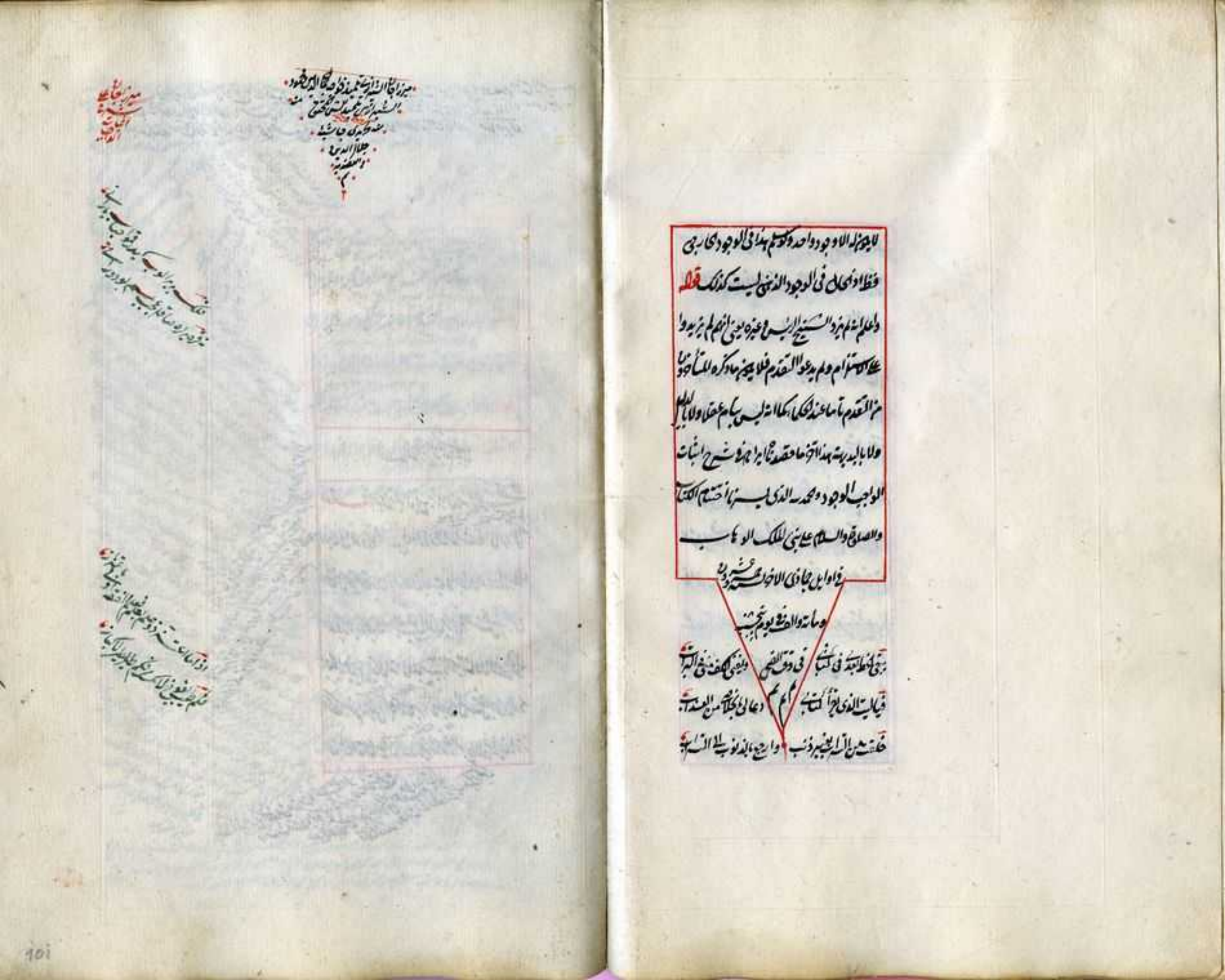
بقي الخط بعد في كتابي ... في دقق الفضل ويفني الكف في البرات
فيا ليت الذي اجرا كتابي ... ام لم دعا لي بخلاص من العذاب
خلقت من الله بغير ذنب ... وارجع بالذنوب الى الله